حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد إبريل – يونيه ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

رؤى النخبة المثقفة حول ظاهرة التوظيف السياسي للدين في المجتمع المصري دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق

محمد السيد شكر*

مدرس علم الاجتماع– كلية الآداب – جامعة بورسعيد

المستخلص

تتمثل مشكلة الدراسة الراهنة في تحليل مظاهر التزظيف السياسي للدين ومخاطره على المجتمع المصري من خلال تأويل النصوص القرآنية واستخدام الشعارات الدينية والعديد من الأدوات الأخرى بهدف تحقيق أغراض سياسية لا علاقة لها بالدين، وذلك أثناء ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من أحداث، وقد استخدمت الدراسة المنهج العلمي معتمدة على أسلوب المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة مقدارها ١٠٨ عضو من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق، واستخدمت الدراسة الملاحظة والمقابلة كأداتين لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن ثورة ٢٥ يناير لم تقم لأغراض دينية أو لبناء دولة إسلامية، ولكن سرعان ما تدخلت التيارات الدينية لتوسيع نفوذها مستخدمين في ذلك الشعارات والخطب الدينية والعديد من المظاهر الأخرى لتوظيف الدين في المجال السياسي.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة:

اتسعت الحياة السياسية المصرية في أثناء ثورة ٢٥ يناير لتشمل حركات الإسلام السياسي التي تستخدم النصوص الدينية والرموز الإسلامية في تحديد هويتهم، ورسم الأطر العامة لنشاطاتهم داخل الفضاءات السياسية والاجتماعية، فمنهم من يسعى إلى تأسيس نظام سياسي إسلامي مرتكزاً على فكرة دولة الخلافة، ومنهم من يستخدم الإسلام لتحقيق أغراض ومصالح لا علاقة لها بالدين، وبالرغم من الثورة لم تكن لها مطالب دينية مثل تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية إلا أن التيارات الدينية كانت بارزة ولها دور في بعض مراحل الثورة وكانت جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين من بين تلك التيارات التي شاركت بدءاً من جمعة الغضب.

وفي هذا السياق يمكن القول أن مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في بداية الثورة – يوم ٢٥ يناير – لم تكن ذات طابع تنظيمي، بل كانت عبارة عن مشاركات فردية، ولم تتجاوب الجماعة مع الدعوة التي أطلقها الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، وتويتر) للتظاهر يوم ٢٥ يناير ٢٠١١،ولكن على النقيض مما سبق نستطيع أن نرصد تحولات في موقف جماعة الإخوان المسلمين من خلال تنظيم تظاهرات إخوانية منفصلة ترفع شعاراتهم الدينية في محافظات مختلفة بدلاً من الشعارات الوطنية التي يتبناها التيارات السياسية، مثل الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

ويعد من بين التغيرات المصاحبة لثورة ٢٥ يناير الظهور القوي للتيارات السلفية من خلال الحضور المتزايد لعدد من شيوخ السلفية ودعاتها في البرامج التليفزيونية عبر القنوات الفضائية لإبداء آرائهم تجاه القضايا السياسية، بعد أن كان حضورهم الإعلامي مقصوراً على القنوات الفضائية التي يملكونها للتحدث في القضايا الدينية.

كما برز الحضور الرمزي في الشعارات الدينية، واستخدام الآيات القرآنية للدعوة لرفع الظلم، وأيضاً كانت المساجد المصرية أماكن تنظيمية وتعبوية للغاضبين الراغبين في التظاهر ضد النظام السياسي، ولقد برز أسماء مساجد عدة في ذروة الاحتجاجات الشعبية كان لها دور تعبوي في حشد المتظاهرين، منها مسجد (عمر مكرم ومسجد القائد إبراهيم) وغيرها من المساجد في مختلف محافظات الجمهورية.

كما برز العديد من مظاهر التوظيف السياسي للدين خلال اعتصام ميدان رابعة مثل استخدام الشعارات الدينية والخطب التي تحفز المعتصمين للتمرد على الدولة والجيش وظهر أيضاً المجموعات المسلحة أثناء فض الميدان مع ترديد عبارات تحث على الجهاد، وذلك وفقاً لوجهة نظرهم، ثم تلا ذلك العديد من الأحداث الإرهابية بهدف إضعاف الدولة وتدمير اقتصادها.

يمكن القول مما سبق أن التيارات الدينية تستخدم الدين في الحياة السياسية بعدة صور ومظاهر مختلفة، ونتج عن هذا التوظيف السياسي للدين العديد من المخاطر على المجتمع المصري، وهذا ما ستكشف عنه الدراسة الراهنة.

مشكلة الدراسة:

اختلف المتخصصون في تعريف الدين، ولعل أشهر التعريفات قول إميل دوركايم "إن ديناً ما يعني منظومة متضامنة من العقائد والسلوكيات التطبيقية موصولة بأشياء مقدسة" تحديد الدين على هذا النحو يجذب الانتباه إلى طابعه المزدوج: طابعه المطلق من حيث مصدره الإلهي، وطابعه النسبي من حيث مآله التاريخي وتوظيفه البشري، وإذا كان الطابع الأول محل تسليم، فإن الثاني محل خلاف عبر الزمان والمكان تبعاً لاختلاف آفاق

الأفراد المعرفية وأغراضهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولعل عدم التمييز بين هذين الطابعين أو حمل أحدهما على الآخر مصدر الالتباسات الكبرى في فهم الدين، فالدين بصفته المقدسة غير خاضعاً للنسبية، أما تعميم الإطلاق ليشمل التوظيف في المجالين الاجتماعي أو السياسي وصبغهما بصبغة القداسة فهو خطأ جسيم، وبالتالي فإن التمييز بين الدين والتوظيف السياسي للدين يشير إلى أن الدين أصل وواحد وثابت مقدس، لذلك نقول أنه مطلق، أما التوظيف السياسي للدين متعدد ومتجدد، وفي هذا السياق يمكننا أن نميز بين دين "شعبي" ذي وظائف اجتماعية ونفسية وثقافية (مركب من عقيدة وعادات اجتماعية وأسلوب في الحياة يتميز بالمرونة والتنوع)، وبالتالي فالدين الشعبي ناتج عن تفاعل النص مع البيئة المحلية عبر التاريخ، ويوجد أيضاً دين "رسمي" وآخر "معارض" يتميزان بوضوح الوظيفة السياسية فيهما من خلال الدعاية للحاكم أو معارضته وهما ناتجان لتأويل أيديولوجي للنص.

ويتضح لنا مما سبق أن التيارات الدينية المعاصرة قد انخرطت في الشأن السياسي بصورة أكثر وضوحاً، وأصبح الطابع السياسي يختزل مجمل التفكير الديني، معبراً بذلك عن أيديلوجيا جماعات بعينها، وقد ذهب الكثير من الباحثين في تأكيد غلبة الطابع السياسي على التفكير الديني إلى حد القول أن الدين خرج من دائرة الإطار المرجعي أي بوصفه محدداً للعلاقات "الدنيوية والدينية" ليصبح إسلاماً سياسياً يسعى للسلطة السياسية، وتكمن خطورة ذلك أنه أثناء سعي الجماعات الدينية للسلطة لا تمانع من القتال تحت مسمى الجهاد وذلك لتبريرها ما تنفذه من عمليات إرهابية.

وبالتالي تتمثل مشكلة هذه الدراسة في تحليل مظاهر التوظيف السياسي للدين ومخاطره على المجتمع المصري من خلال تأويل النصوص القرآنية واستخدام الشعارات الدينية والعديد من الأدوات الأخرى بهدف تحقيق أغراض سياسية لا علاقة لها بالدين، وذلك أثناء ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من أحداث.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

١-تجلية الالتباس والتداخل ما بين الدين والتوظيف السياسي للدين الذي أدى وما زال إلى نتائج وخيمة مثل التعصب والإرهاب ورفض الآخر، وكذلك الوصول لتصورات ممكنة للعلاقة بين الدين والسياسة تحفظ للدين منزلته وتخلصه من التوظيفات التي تتم على حساب بعده الروحي، وبذلك ينتهي السلوك الذي مُورست بموجبه السياسة بأقنعة دينية.

٢-تعد الدراسات العلمية ومن بينها الدراسة الراهنة هي السبيل الوحيد لتجاوز المأزق الاجتماعي الذي تردت فيه المجتمعات العربية منذ ظهور هذه الجماعات بمختلف أشكالها، ولاسيما بعد فشل محاولات كثيرة كالحل الأمني وغيره من المحاولات الأخرى.

أهداف الدراسة:

في ضوء الاعتبارات السابقة التي أوضحناها من خلال مشكلة الدراسة وأهميتها، يمكن إجمال أهداف الدراسة فيما يأتي:

١-التعرف على النظريات السوسيولوجية (الكلاسيكية – المعاصرة) المفسرة للدين، واختبار كفائتها في تحليل ظاهرة توظيفه في المجال السياسي.

٢-التعرف على مظاهر التوظيف السياسي للدين.

٣-الكشف عن المخاطر المترتبة على التوظيف السياسي للدين في مصر أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما عقبها من أحداث.
٤-محاولة التوصل لرؤية سوسيولوجية حول كيفية مواجهة المخاطر الناجمة عن التوظيف السياسي للدين.

تساؤلات الدراسة:

يطرح الباحث مجموعة من التساؤلات المهمة التي يحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة، وتتمثل هذه التساؤلات في الآتي:

١-ما أهم النظريات السوسيولوجية (الكلاسيكية – المعاصرة) المفسرة للدين؟
٢-ما أهم مظاهر التوظيف السياسي للدين من قبل التيارات الدينية في المجتمع المصري؟
٣-ما أبرز المخاطر المترتبة على التوظيف السياسي للدين في مصر أثناء ثورة ٢٥ يناير، وما عقبها من أحداث؟
٤-ما أهم السبل التي يمكن من خلالها مواجهة مخاطر التوظيف السياسي للدين؟

مفهومات الدراسة:

من الضروري عند إجراء أي دراسة التعرف على آراء العلماء حول المفهومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك عرض المفهومات الإجرائية التي ينطلق منها الباحث في دراسته، وتتمثل مفهومات الدراسة الحالية في الآتي:

١ - مفهوم الدين:

تشتق كلمة "دين" في اللغات الغربية من الكلمة اللاتينية Religare التي تعني وحدة الجماعة وهويتها أو من الكلمة Religere التي تعني الممارسة مشيرة إلى طقوس تعبد الجماعة، أما في اللغة العربية تشير كلمة "دين" إلى المحاسبة، أي مواجهة الله يوم الحساب أو المحاسبة تجاه المجتمع "السيرة الصالحة"، ولذا يسمى الله الديّان، وكذلك يقترب من مضمون هذه التسمية الحاكم والقاضي أيضاً(١).

إن عالمية الدين وعموميته بين كل الكائنات الإنسانية منذ نشأة المجتمع البشري وحتى الآن، تجعل هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف عام وشامل للدين في مختلف العصور، أيضاً يشكل تنوع الأديان صعوبة كبيرة في هذا الصدد، فما يتم استنباطه من تعريف خاص بدين معين، لا ينطبق بالضرورة على الأديان الأخرى، أضف إلى ذلك أن الدين كان ومازال محور اهتمام العديد من المتخصصين الذين تختلف ثقافتهم وتتنوع اهتماماتهم، ومن ثم يحدد كل منهم مفهوم الدين من منطلق تخصصه(٢).

فالدين بالنسبة لـ"دوركايم" مجموعة موحدة من العقائد والعبارات المتصلة بالأشياء المقدسة تحكم وتوجه كل من يؤمنون بها، والمقدس هو ما يستبعد أو يُحرم، فالناس عندما يرتبطون بأشياء مقدسة أو يندمجون في طقوس دينية ينتابهم إحساس بالرهبة من الشيء المقدس(٣).

وفي طرح آخر يحدد كلا من "بارسونز" و"بللا" الدين بأنه المستوى الأعلى والأعم في الثقافة، ويرتكز مضمون هذا التعريف على أن أي فعل إنساني، غالباً ما يكون الأفراد فيه محكومين بالمعايير الخاصة بالتفاعل في النسق الاجتماعي، وهذا النسق الاجتماعي بدوره محكوم بالنسق الثقافي بما يتضمنه من قيم ومعتقدات دينية والتي هي بمثابة موجهات للفعل الإنساني(٤).

وفي هذا السياق حدد Michele Dillon "ميشيل ديلون" في كتابه مقدمة في علم الاجتماع الديني أربعة أنماط للتوجهات الدينية في علاقتها بالمجتمع، ويمكن عرضها فيما يلي:

أ - التدين الشعبي: يتم التعبير عن هذا النوع من التدين في صور مختلفة في الحياة الاجتماعية للأفراد في مجتمعاتهم المحلية بعيداً عن النظم والمؤسسات الرسمية فكل المجتمعات تعرف صوراً محلية للدين، وتعرف شخصيات دينية محلية، وغالباً ما يتعلق الناس بها ويتخذون منها أولياء لهم.

ويلاحظ في كثير من الأحيان أن صور هذا النمط من التدين الشعبي تختلط بالمعتقدات والعادات المتوارثة، ولذلك فإن بعض طقوسها ليست دينية بالضرورة، وإنما تعبر عن نوع من الانصهار بين ما هو ديني وما هو شعبي(٥).

ب - الحركات الاجتماعية ذات التوجه الديني: يظهر هذا النمط من التدين عندما تتخذ بعض الحركات الاجتماعية ذات الأهداف السياسية من الدين إطاراً لها، من أجل تعبئة الناس وبث الأفكار بينهم من أجل إحداث تغيير في الوضع القائم أو إقامة وضع جديد، وغالباً ما تتخذ هذه الحركات لنفسها شعارات ورموز دينية، كما أنها تكرس صوراً من الطقوس والشعائر، حركة الإخوان المسلمين، على سبيل المثال(٦).

جـ - الدين المسيس أو الرسمي: كما يتجسد في المؤسسات الدينية التي تتألف مع الدولة حيث يكون للدين دور قوي في إضفاء الشرعية على الدولة وعلى نظام الحكم السائد فيها، كما تصبح المؤسسات الدينية ورجالها الذراع الأيديولوجي لأجهزة الدولة، ويعتبر الأزهر لدى أهل السنة أهم رموز هذه المؤسسات الرسمية الدينية، بينما يعتبر النجف مركز المؤسسة الشيعية، كذلك يتمثل الدين الرسمي لدى المسيحيين العرب في الكنائس والبطريركيات المختلفة. ومن منظور هذه المؤسسات يصدر ما يعتبر التفسير الصحيح والأصيل للمعتقدات والممارسات الدينية. وغالباً ما يكون مركز المؤسسة الدينية الرسمية المدن وبخاصة العواصم، ويضعف نفوذها في القرى والبادية(٧).

د - الدين المنظم : يتجسد في عدد من التنظيمات الدينية التي تتجه نحو تحقيق أهداف معينة مثل تنظيمات الطرق الصوفية، وهي تنظيمات تُعرف نفسها من خلال تحديد هوية أعضائها، وتُخضع هذه التنظيمات أعضاءها لقواعد صارمة وتسخرهم نحو خدمة أهدافها(٨).

ولقد نشأت الصوفية تلبية لحاجات نفسية اجتماعية لدى جماعات وجدوا بانتمائهم للطرق الصوفية وسيلة منظمة تمكن أعضاءها من تجاوز عجزهم، كما أنها نشأت نتيجة لرفض الانشغال بالأمور الدنيوية القائمة على البذخ، فلقد ازدهرت الصوفية في العالم الإسلامي حين بدأت الطبقات النافذة الميل للتمتع بالثروات التي نتجت عن الفتوحات، فأقبلت جماعات من المسلمين إلى الصوفية كبديل يشدد على الزهد والتقشف في سبيل تطمين النفس لما رأت من تحول عن الدين(٩).

ولا شك أن هذه الأنماط من تجسيد الدين في الحياة الاجتماعية ليست قاصرة على الإسلام، فثمة صور منها في كل الديانات السماوية وغير السماوية(١٠).

المفهوم الإجرائي للدين:

يعرف الباحث الدين بأنه منظومة متضامنة من العقائد والممارسات التطبيقية موصولة بأشياء مقدسة، وبالتالي فإن الدين له طابع نسبي من حيث توظيفه البشري، وطابع مطلق من حيث مصدره الإلهي.

٢ - مفهوم النخبة:

النخبة في معناها العام تدل على مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون مركزاً مرموقاً في المجتمع، وفي نطاق أضيق تدل على المجموعة التي اكتسبت شهرة في مجال معين، وقد تطلق على وجهة التخصص للإشارة إلى الأقلية الحاكمة أو الفئات التي يختار منها أفراد هذه الطبقة(١١).

ونجد باريتوو موسكا، قد اهتما بالنخبة إشارة إلى فئات تمارس السلطة مباشرة، وتكون في وضع تؤثر فيه بشدة في عملية صنع القرار، ويعرف باريتو النخبة بأنها مجموع الناس الذين يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات ويبقى التعريف التقليدي للنخبة عاماً لا يتميز بالتدقيق، والذي يذهب إلى أن النخبة هي تلك المجموعة من الأفراد التي تملك قدراً من التأثير والنفوذ أكثر من الآخرين ويغيب عن هذا التعريف التحديد والوضوح لمفهوم السلطة، بحيث أن السلطة قد تعني في بعض الأحيان قدرة بعض الأشخاص على التأثير في أشخاص آخرين وأيضاً القدرة على التأثير في صنع القرار(١٢).

ويؤكد "زايد" على أن مفهوم النخبة لم يعد قاصراً على جماعة مختارة من الناس يمارسون السياسة. يعني ذلك أن المفهوم لم يعد يشير إلى تلك الجماعة المركزية التي تدير السياسة، بل أصبح يشير إلى جماعات مختلفة أفقية ورأسية، ومن هنا فإننا لا نتحدث عن نخبة سياسية واحدة، وإنما عن نخب سياسية واجتماعية.. كما يؤكد على أن النخب السياسية والاجتماعية تدور في فلك النخبة المركزية وتبتعد النخب السياسية والاجتماعية أو تقترب من النخبة المركزية في توجهاتها وممارستها في ضوء المصالح التي تحرك النخبة، وفي ضوء طبيعة التوجه السياسي للنخبة المركزية الذي يتغير عبر الزمن(١٣).

٣ - النخبة المثقفة:

ينظر إليهم بصفة عامة على أنهم يشكلون الجماعة الأصغر التي تتألف من أولئك الذين يساهمون في ابتكار ونقل وتنفيذ الأفكار، مثل الفنانين/ العلماء/ الفلاسفة/ المفكرين/ المتخصصين في النظرية الاجتماعية والمعلقين السياسيين/ المندوبين/ الصحفيين، والخصائص المميزة لها واضحة حيث يشير بوتومور إلى أن المثقفين يوجدون في كل المجتمعات سواء كانت متحضرة أو غير متحضرة إلا أن أهميتهم الاجتماعية ووظائفهم تختلف اختلافاً ملحوظاً وقد تكون هذه الطبقة أقرب إلى النخبة الحاكمة.

ويبقى مصطلح نخبة من بين المصطلحات التي لم يجد لها المفكرون السياسيون أو الاجتماعيون مفهوما محددا، وتضم النخبة الأقلية من الموهوبين والأثرياء، وتتشكل من جماعات بكونها أفراد متميزون(١٤).

والنخبة كأحد فئات الجمهور العام تتميز بمستوى تعليمي مرتفع يؤدي إلى مستوى مرتفع من المعرفة اعتادت على النقاش والجدل والنقد وتقليب أوجه الأمور قبل تكوين آرائها والتي تتكون نتيجة لحصولهم على المعلومات التي تعتبر عنصر لا غنى عنه في أي نشاط إنساني سواء أكان سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً، عسكرياً، علمياً، أو ترفيهياً(١٥).

المفهوم الإجرائي للنخبة المثقفة:

ينظر للنخبة المثقفة بأنها تلك الجماعة التي تتألف من الأفراد الذين يساهمون في الابتكار والإبداع، ويشير بوتومور إلى أن هؤلاء المثقفين يوجدون في كل المجتمعات سواء المتحضرة أو غير متحضرة إلا أن أهميتهم الاجتماعية ووظائفهم تختلف وفقاً لدرجة

اهتمام المجتمع بهم، وأحياناً تكون هذه النخبة قريبة من السلطة الحاكمة، ومن بين هؤلاء السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

الاتجاهات النظرية المفسرة للدين

تنطلق هذه الدراسة في ضوء التكامل النظري بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات المعاصرة في دراسة الدين بهدف بلورة بعض القضايا المهمة التي تتعلق بالتوظيف السياسي للدين، وذلك في ضوء المحاور الآتية:

أولاً: الرؤى الكلاسيكية المفسرة لوظيفة الدين في المجتمع.

ثانياً: الاتجاهات النظرية المعاصرة المفسرة لوظيفة الدين في المجتمع.

ثالثاً: المناقشة النقدية للاتجاهات النظرية المعنية بدراسة التوظيف السياسي للدين.

وسيتم عرض كل محور من هذه المحاور بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً: الرؤى الكلاسيكية المفسرة لوظيفة الدين في المجتمع:

ينطوي تراث الفكر السوسيولوجي على العديد من التصورات التي طرحها علماء الاجتماع حول قضية الدين. فمؤسس علم الاجتماع "أوجست كونت Conte ١٧٩٨ – ١٨٥٧م) ينطلق في تحليله لموضوع الدين من خلال ما أسماه قانون المراحل الثلاث ومضمون هذا القانون أن الحالة الفكرية هي التي توجه وتحدد ما عداها من صور الحياة الاجتماعية، فجوهر العملية التاريخية هو تطور الفكر(١٦).

وفي رأيه مر العقل الإنساني بثلاث مراحل: المرحلة الأولى هي ما أسماها بالمرحلة اللاهوتية والتي يصطبغ فيها العقل بالصبغة الدينية حيث يفسر الظاهرات عن طريق نسبتها إلى قوى وكائنات غير منظورة، والمرحلة الثانية هي ما أسماها بالمرحلة الميتافيزيقية والتي كان فيها العقل يصطبغ بالصبغة الفلسفية حيث يفسر الظاهرات من خلال قوى مجردة مثل الطبيعة والمرحلة الثالثة هي ما أسماها بالمرحلة الوضعية وهي المرحلة التي يلعب فيها العلم دوراً إيجابياً في فهم المجتمع وحل مشكلاته ومن ثم تحقيق تقدمه(١٧).

ويؤكد الفيلسوف الاجتماعي الإنجليزي (بنيامين كيد B. Kidd ١٨٥٨ – ١٩١٦م) على أن الدين هو العامل الحاسم في التطور. فهو يذهب في مؤلفه التطور الاجتماعي – معارضاً كونت صراحة – إلى أن العقل لا يمكن أن يكون السبب الأساسي في التقدم، ذلك لأنه يكسب الإنسان نزعة فردية غير اجتماعية، بينما التطور في جوهره اجتماعي، لذلك كانت القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم هي الدين الذي يحاط بجزاءات فوق طبيعية ويدعم الأخلاقيات الغيرية.

ويذهب "دوركايم" إلى أن الدين يتمحور حول التمييز بين المقدس والعلماني ويتمثل المقدس فيما هو محرم، في حين أن العلماني هو ما يجب أن يكون بعيداً عن المقدس. أو بمعنى آخر الدين هو مجموعة من المعتقدات والممارسات المتعلقة بالمقدسات أي المحرمات، والتي توحد جميع من يعتنقها في مجتمع معنوي واحد (الكنيسة – المعبد).

ينظر "دوركايم" إلى المجتمع باعتباره المنبع الأصلي للدين أو هو روح الدين. فهناك تطابق بين التجمع الاجتماعي أي الجماعة، والتجمع الديني أي الديانة التوتمية، بحيث يندمجان الواحد في الآخر ومن ثم يصعب التمييز بين المجتمع الديني والمجتمع المدني(١٨).

وأشار "دوركايم" إلى أن الديانة التوتمية هي أبسط وأقدم الديانات، وهي تحوي أغلب السمات الأساسية لكل الديانات، وفي هذه الديانة يعتبر "التوتم" هو الرمز الذي تتخذه

العشائر البدائية لنفسها سواء أكانت مستمدة من المملكة الحيوانية أو النباتية أو القوى الطبيعية أو الجماد، ويعتقد أفراد العشيرة أنهم منحدرون من هذا التوتم.

ويؤكد "دوركايم" أن الوظيفة الأساسية للدين تتمثل في تحقيق التضامن والانسجام الاجتماعي من خلال ربط الأفراد بمجتمعهم عن طريق فهم الواقع والمفاهيم المشتركة، وأيضا يساهم الدين بدرجة كبيرة في تحقيق النظام والضبط الاجتماعي فنظام التحريم Tabo الذي نشأ عن الديانة التوتمية يعتبر الأساس في ذلك(١٩).

وفي ضوء المدخل الوظيفي قاما "تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون" بتحليل الظاهرة الدينية باعتبارها جزء لا يتجزأ في تحليل المجتمع الشامل، فهما يضعان الدين في إطار تحليلهما للنظام الاجتماعي، وبالتالي يمنحان الدين مكانة معينة في تحليلهما للمجتمع بهدف إظهار العناصر المختلفة في النظام الاجتماعي، كما كشف "روبرت ميرتون" عن المسلمات الأساسية للوظيفية الكلاسيكية وتأثيراتها على تحليل الدين من خلال ما يلي:

(١) تؤكد وحدة المجتمع الوظيفية على مساهمة جميع المعتقدات والممارسات الدينية في تحقيق النظام الاجتماعي.

(٢) تقوم هذه المعتقدات والممارسات الدينية بوظيفة إيجابية في المجتمع من خلال تحقيق الحاجة إلى التكيف.

(٣) تعتبر هذه المعتقدات والممارسات الدينية ضرورية لحياة المجتمع ولا غنى عنها.

(٤) يكون المجتمع من خلال هذه النظرة بمثابة مجموعة متكاملة ومن ثم يصبح الدين عنصراً مهماً في أية بنية اجتماعية.

وفي رؤية أخرى يطرح "فيبر" تصوراً يظهر من خلاله اهتمامه بأنساق الأفكار الدينية كعناصر فارقة في التطور الاجتماعي منتهجاً في ذلك نهجاً مخالفاً للمناهج التي استخدمتها الاتجاهات التطورية، وذلك من خلال قيامه بتحليل الأوضاع التاريخية والاجتماعية للأديان مشيراً في هذا الشأن إلى الاختلافات بين الأنساق الدينية أكثر من التشابهات. وتعد دراسة فيبر عن البروتستانتية باعتبارها الأصل الديني للنظام الرأسمالي أحد الإسهامات الهامة في هذا الصدد(٢٠).

ففيبر يذهب إلى أن الرأسمالية تمت وتطورت عبر التاريخ في أماكن كثيرة وأزمان مختلفة، ولكن الرأسمالية الحديثة تتميز بطابع عقلي وتنظيم رشيد للعمل الحر، ومن ثم تختلف بذلك عن أشكال الرأسمالية القديمة، ويفسر "فيبر" ظهور الرأسمالية الحديثة على هذا النحو بالتأثير الذي صاحب ظهور الأخلاق البروتستانتية وخاصة الكالفنية، ويبرهن على ذلك بأن المناطق الألمانية المعاصرة التي تسود فيها البروتستانتية أكثر ثراء من تلك التي تنتشر فيها الكاثوليكية(٢١).

فلقد نجحت قيم الإنجاز العقلانية والحرية التي غرستها الديانة البروتستانتية إلى حفز الرأسمالية نحو مزيد من الإخلاص والدقة والإتقان والصرامة، كما حفزت العمال نحو مزيد من الالتزام والعمل الشاق، الأمر الذي ساهم في النهاية في نمو الحضارات الرأسمالية في المجتمعات الغربية، وبناءاً على هذا التحليل، فإن المعتقدات الدينية والقيم المرتبطة بها ليست المحرك الأساسي للسلوك فقط، ولكنها تلعب دوراً خلاقاً نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي(٢٢).

ووفقاً لهذا التصور ولكن من منظور آخر ذهب (ألكسيس دو توكفيل ١٨٠٥ – ١٨٥٩) في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" إلى أن الدين له دور مهم في تشكيل هذه الديمقراطية وتطويرها. فلقد ترافقت في الولايات المتحدة الأمريكية روح الدين مع روح

الحرية، ومن ثم ساهم الدين في الديمقراطية المعاصرة أكثر من كونه عقبة في طريقها، فلقد اتسم المجتمع الأمريكي المعاصر بالفردية، مما جعله معرضاً للتفكك، فجاء الدين كأساس مشترك ينمي لدى كل فرد الروح العامة من خلال إكسابه الانضباط المعنوي، وبالتالي يشير "توكفيل" أنه إذا كان الدين يعلم المسئولية الاجتماعية في مواجهة النزعة الفردية، فهو بذلك ضروري اجتماعياً. إن "توكفيل" بهذا الطرح يثير قضية هامة وهي البعد الديني للسياسة(٢٣).

فالدين هو الذي يوحد الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات، وينقذ الحضارة من الأخطار الكبرى، والدين فوق كل ذلك هو الذي منع حدوث تفكك اجتماعي كامل خلال القرون الأولى المسيحية، فقد نهضت حضارة العصور الوسطى على أسس دينية، كما أن الدين الذي تفرع عنه المذهب البروتستانتي هو الذي عمل على انتشار الحريات السياسية والاقتصادية، فالدين وحده هو الذي سيسمح بوجود تقدم اجتماعي مستمر(٢٤).

وفي إطار هذا التصور يعترف "ينجر" بأنه في المجتمعات الحديثة هناك أناس غير متدينين ولا يعترفون بأي دين ولا يشاركون في أي شعائر دينية، ورغم هذا فإنهم يتمسكون ببعض القيم المطلقة مثل الإيمان المطلق بالعلم والولاء الكامل لحزب أو جماعة معينة، لكن في رأي "ينجر" أن هذه القيم المطلقة ليست متعادلة وظيفياً مع الدين ببساطة، لأنها لا تعطي إجابة على مشكلة المعنى والهدف كما تظهر في أزمات الحياة، ومن ثم فالدين بكل معانيه أمر ضروري للجميع.

والواقع أن "ينجر" لا يريد أن يتبنى كلية الموقف الدوركايمي ويساوي بين الاعتقادات الدينية والاعتقاد في الرموز الخاصة بالولاء الاجتماعي، وإنما هو يحاول التركيز على جانب آخر للاعتقاد الديني وهو توفير إجابات على المسائل المقلقة التي تتسامى بالحياة(٢٥).

وفي سياق مغاير فإنه إذا كانت التصورات السالفة التي طرحت في إطار المدخل الوظيفي حاولت التأكيد على الوظائف الإيجابية للدين وبيانها، فإن الماركسية قد كشفت عن جوانب سوء استخدام الدين من قبل الطبقات والقوى المسيطرة في المجتمع، فلقد أشار (كارل ماركس Marl Marx ١٨١٨ – ١٨٨٣). إلى أن القوى السائدة في المجتمع تميل إلى استعمال الدين من أجل تثبيت شرعيتها وتشجيع الفقراء والضعفاء على تقبل أوضاعهم المغربة في المجتمع والاستكانة لها بدلا من العمل على تغييرها، فما رفضه "ماركس" في الدين هو الدعوة إلى الطاعة والامتثال على أنها قوانين إلهية، ففي رأيه أن الدين لعب دوراً مهماً في تكريس السلطة القائمة وأن الخطاب الديني دائما ما يحاول إقناع الفقراء والعمال بقبول واقعهم ومصيرهم.

والواقع أنه على الرغم من التحفظات التي أثيرت حول الماركسية، فإنها تشكل مساهمة مهمة في علم اجتماع الأديان، فهي تطرح ثلاثة إشكاليات مهمة:

(١) **الإشكالية الأولى:** مسألة تأثير النظرة الدينية للإنسان والعالم أو إنكارها.

(٢) **الإشكالية الثانية:** استخدام الدين كوسيلة سياسية ترتبط باستخدام الأنظمة السياسية له، "أي الدين"، في علاقات السيطرة الاجتماعية وتشريعات السلطة.

(٣) **الإشكالية الثالثة:** اختلاف الممارسات الدينية تبعاً لتباين الأوساط والطبقات الاجتماعية، فمن ديانة البرجوازيين إلى ديانة الطبقات الوسطى، فديانة المضطهدين، حيث تختلف التقاليد والعلوم الدينية باختلاف هذه الطبقات(٢٦).

ثانياً: الاتجاهات النظرية المعاصرة حول دور الدين في المجتمع:

يشهد الواقع المعاصر مداخل واتجاهات نظرية جديدة في البحوث الأكاديمية حول دور الدين في المجتمع المعاصر، ويمكن تصنيف هذه الاتجاهات إلى ما يلي:

الاتجاه الأول: كانت أطروحة التحول نحو العلمانية من أكثر الأطروحات قبولاً ضمن الدراسات والبحوث التي تناولت الدين؛ حيث سيطرت على المناقشات الأكاديمية عن الدين حتى السبعينيات من القرن الماضي. وفي سياق النقاش حول التحول نحو العلمانية، يعد كل من بيتر.ل. بيرجر (Peter L. Berger)، وتوماس لوكمان (Thomas Luckmann) من أبرز الباحثين الذين سلطوا الضوء على المفهوم خصخصة المعتقد الديني الذي يقصد به وجود الدين وانحساره داخل المجال الخاص للفرد – حيث يفترض بيرجر (Berger) أن التنميتين الاجتماعية والاقتصادية سوف يترتب عليهما إبعاد الدين عن المجال العام، فالدين عندئذ سيصبح شأناً خاصاً. أما توماس لوكمان (T.Luckmann) فقد أكد أن الدين سوف يصبح أمراً كامناً بدلاً من تأكيده لانحسار دوره في المجتمع، ويشير إلى أن الدين أصبح ذا طابع خاص وفردي؛ أي إن ارتباطه – على حد قوله – بالفرد وليس بالمجتمع(٢٧).

ووفقاً للرؤى السابقة، سيصبح الدين محظوراً أو مقيداً داخل المجال العام، كما ستصبح الممارسات الدينية مسألة اختيار شخصي، ومن ثم تفقد تلك الممارسات الدينية القدرة على أي تأثير في المجال العام(٢٨).

الاتجاه الثاني: يتمثل في الآراء التي تقوم بوصف الحضور الجديد للدين دون افتراض موقف معياري (ويقصد بذلك، عدم تحديد الدور المنوط أو المحدد للدين داخل المجال العام)، ويعد كازانوفا من أنصار هذا الاتجاه، حيث واجهت سيطرة أطروحة خصخصة الدين اعتراضاً من جانب كازانوفا في كتابه: "الأديان العامة في العالم الحديث"(٢٩). ويشير كازانوفا إلى أن الدين في المجتمعات الحديثة ما يزال يحتل مكانة في المجال العام، ومن ثم يرفض خصخصة الدين ويطرح في المقابل أطروحته التي أطلق عليها عمومية الدين؛ أي حضور الدين في المجال العام التي يقصد بها "أن التقاليد الدينية في جميع أنحاء العالم ترفض قبول فرضيات نظريات الحداثة والتحول نحو العلمانية التي تؤكد تهميش دور الدين وحصره داخل المجال الخاص بالفرد"(٣٠).

وفي ضوء ما سبق، صاغ كازانوفا في كتابه السابق الذكر، مفهوم "الدين العام" الذي يشير إلى أن الدين أو المنظمات الدينية قد أصبحت تسهم بشكل فعال في المجال العام داخل المجتمعات الحديثة، حيث يمكن للمنظمات والجماعات والأفراد ذات الصلة بالدين أن تنخرط في المجال العام بأساليب مختلفة. فعلى سبيل المثال، يستطيع ممثلو المنظمات الدينية المشاركة بشكل مباشر في المجال العام من خلال الاشتراك في البرامج الحوارية التلفزيونية، أو برامج الإذاعة، كما أن بإمكانهم نشر آرائهم في الكتب والمجلات والمواقع الإلكترونية.

ويمكن القول إن كازانوفا أصبح أكثر انفتاحاً على الدور الفعال للدين في المجال السياسي، وإذا كان كازانوفا قد حرص من قبل على حصر الأديان العامة – في مؤلفاته السابقة – في نطاق المجتمع المدني، فإنه أشار في مؤلفاته الأحدث إلى أن وجود أو حضور الدين في الحياة السياسية العامة، أو حتى داخل الدولة لن يتعارض بالضرورة مع متطلبات السياسات الديمقراطية(٣١).

الاتجاه الثالث: ويتمثل في تأكيد وجود الدين في المجال العام؛ حيث يزعم هابريماس أن عصراً جديداً قد بدأ هو عصر "ما بعد العلمانية" أو كما أطلق عليه "مجتمع ما بعد العلمانية حيث يمكن للفكر الديني الإسهام في المناقشات العامة حول القيم الأخلاقية في المجتمعات المعارضة والمستقبلية، ومن ثم يعتقد هابريماس أن المجتمعات الحديثة قد تجد بعض الإجابات عن أسئلة ذات صلة بالنواحي الأخلاقية في العصر الحالي من خلال الاستماع لرأي رجال الدين في المناقشات السياسية العامة(٣٢).

ويمكن القول إنه في سياق عصر ما بعد العلمانية، يبين هابيرماس أن التعايش السلمي بين المواطنين العلمانيين والمواطنين الدينيين Religious Citizens في دولة ديمقراطية ودستورية يحتاج من خلال منظور ما بعد العلمانية إلى أن تؤخذ الإسهامات الدينية في القضايا السياسية – محل خلاف – بصورة عقلانية وإتاحة الحوار العقلاني في المجال العام بين العلمانيين والمتدينين، على أساس أنه لا فرق فيما بينهم، بشرط أن يترجم الفكر الديني في أثناء المناقشة إلى فكر علماني يمكن فهمه للجميع من دون تفرقة، وبذلك يعمل هذا الشرط على تنقيح المناقشات والقرارات؛ لأن القرارات السياسية التي يطلق عليها صفة الشرعية يجب أن تصدر على أساس اتفاق بين جميع المواطنين.

كما أن هابيرماس يؤكد أن القرارات السياسية تصطبغ بالصبغة الشرعية فقط في حال إذا ما كانت على أساس اتفاق منطقي بين الأفراد، وفي حال غياب مثل هذا الاتفاق تصبح القرارات السياسية ذات طابع قسري وغير شرعية، على الأقل بالنسبة إلى بعض الجماعات داخل المجتمع(٣٣).

هكذا نظرت الحداثة الغربية إلى أن استخدام الدين في المجال العام يكون مشروطاً بقدرته على حل الخلاف، وإضفاء الطابع الروحي الأخلاقي على الحياة العامة، كما أن السلطات والمؤسسات الدينية تكون مرتبطة بالإطار العام للقيم الأخلاقية السائدة في المجتمعات، حيث إن الجميع يعيش تحت مظلة الدولة الوطنية الحديثة(٣٤).

ويتخذ عالم الاجتماع الفرنسي ويليام موقفاً مماثلاً لموقف هابيرماس؛ فالدين يمكن أن يشكل مصدراً مهماً للمناقشات العامة، ويشارك في عملية بناء الهوية للأفراد والجماعات. ومجمل القول أن إسهامات أصحاب هذا الاتجاه تؤكد الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الدين في المناقشات العامة السياسية لمجتمعات ما بعد العلمانية، وذلك على نحو منطقي(٣٥).

ثالثاً: المناقشة النقدية للاتجاهات النظرية المعنية بدراسة التوظيف السياسي للدين:

لقد بدا الدين للكثيرين بديلاً عالمياً لمفهوم القومية الضيق النطاق وأصبحت القضايا المتعلقة بالدين ودوره في الحياة المعاصرة موضوعاً للمجادلة الأيديولوجية، بل أصبحت هذه القضايا موضوعاً للنقاش والحوار اليومي لقطاعات كبيرة من البشر(٣٦).

والواقع أن ظهور الدين على هذا النحو في الحياة الاجتماعية والسياسية في معظم مجتمعات العالم – خاصة العالم الإسلامي – ومن ثم كونه أصبح فاعلاً منفعلاً، مؤثراً متأثراً، مغيراً متغيراً في آن واحد، فرض علينا ضرورة الالتفات إلى دراسة الدين كظاهرة اجتماعية دراسة علمية من خلال تطبيق مناهج العلم الموضوعي على الظواهر الدينية.

والواقع أن نشأة الدين وتطوره على هذا النحو السالف يكشف عن مدى عمقه وأهميته في تاريخ البشرية، فهو ظاهرة عالمية لازمت الإنسانية منذ نشأتها بحيث لا يوجد مجتمع من المجتمعات إلا وقام هيكله الاجتماعي على أساس ديني، وفي ذات الوقت له كثير من الوظائف المختلفة، فالدين يخدم العديد من الحاجات الفردية والمجتمعية، كما

تتنوع وظائفه بين ما هو إيجابي يؤدي إلى الاستقرار والتماسك والتضامن داخل المجتمع، وبين ما هو سلبي يعمل على إحداث التفكك والصراع. أضف إلى ذلك أنه في كثير من المجتمعات يقع على الدين رسالة كبيرة وهامة، ألا وهي المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية عن طريق تقديم مداخل دينية لتنمية المجتمع، فهناك فريق من علماء التنمية في دول العالم الثالث يرون أن إحدى دعائم التنمية في مجتمعاتهم ترتكز على الارتباط بالتراث الثقافي والديني فيه، وذلك من خلال وضع تصور ديني من واقعهم الثقافي والديني لتحقيق التنمية، فهؤلاء العلماء يؤكدون على التكامل بين القيم الدينية من جهة والتنمية من جهة أخرى(٣٧).

ولقد تقاتل المسلمون الأوائل على السلطة والمصالح الدنيوية، وكان ذلك القتال تحت قناع ديني سميك(٣٨)، أما التيارات الدينية المعاصرة فقد انخرطت في الشأن السياسي بصورة أكثر وضوحاً، حتى بات الطابع السياسي يختزل أو يكاد مجمل التفكير الديني، معبراً بذلك عن أيديولوجيا فئات اجتماعية بعينها. ومما يؤيد ما ذهبنا إليه أن المقارنة بين الفرق الإسلامية قديماً والتيارات الدينية المعاصرة يكشف عن أن الأولى (الفرق) أكثر عكوفاً على النصوص فهماً وتأويلاً من الثانية (التيارات)، وهو ما يفسر ضعف الجهد الاجتهادي في الفكر الديني الحديث وضمور الجدة والأصالة فيه، مقابل الخصوبة والتنوع والعمق قديماً.

وقد ذهب بعض الدارسين في تأكيد غلبة الطابع السياسي على التفكير الديني إلى حدّ القول إن "الدين خرج من دائرة الإطار المرجعي أي من مجرد البنية الذهنية الجماعية التي تحدد عدداً معيناً من العلاقات "الدنيوية والدينية" "يعني المعرفي"، ليصبح إسلاماً سياسياً "يعني أيديولوجياً" يطلب المشاركة، ويلح في طلبها، بل لا يرى مانعاً من الترشح لانتخابات في هياكل ومؤسسات، قد لا يقبلها خطابه السياسي"(٣٩).

ولقد تحول اهتمام العلماء من البحث عن أصل الدين إلى التركيز على وظيفته، وفي رأي "مالينوفسكي" أن الغرض من الدين يختلف عن وظيفة الدين، فالغرض من الدين هو عبادة الإله، أما إشباع الحاجات الإنسانية فهي وظيفته، ولعل هذا الرأي يتفق مع ما ذهب إليه "روبرت ميرتون" عن الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة، فطبقاً لرأي "مالينوفسكي" تكون عبادة الإله بمثابة الوظيفة الظاهرة، في حين أن إشباع الحاجات الإنسانية هي الوظيفة الكامنة(٤٠).

لكن في مسلك مغاير طور "براون" مدخلاً مختلفاً للوظيفة. فهو يرى أن وظيفة الأنماط الاجتماعية لا تعزو إلى الحاجات الفردية، بل إلى حاجات المجتمع ككل، وبناء على ذلك يؤكد "براون" على أن وظيفة الدين هي إشباع حاجات مجتمعية كالحاجة إلى تحقيق الاستقرار والتكامل الاجتماعي، ومن ثم ليست حاجة فردية(٤١).

في إطار هذا التصور لمفهوم وظيفة الدين يؤكد العديد من الباحثين على أن الوظيفة الاجتماعية للدين مرتبطة بفهم شكل المجتمع وتطوره التاريخي، فدراسة الدين من خلال المحتوى التاريخي الخاص بالمجتمع يساعد على رؤية وظائف الدين سواء باعتبارها عوامل تساعد على تماسك المجتمع أو عوامل مثيرة للصراع بداخله وذلك تحت تأثير الدين كاتجاه محافظ أو اتجاه ثوري(٤٢).

ويعد كل من بيتر.ل. بيجير Peter L. Berger وتوماس لوكمان Thomas Luckmann من أبرز الباحثين الذين سلطوا الضوء على مفهوم خصخصة المعتقد الديني والذي يُقصد به انحسار الدين داخل المجال الخاص، حيث يفترض بيرجر Berger أن

التنمية الاجتماعية والاقتصادية سوف يترتب عليها إبعاد الدين عن المجال العام بحيث يصبح الدين شأناً خاصاً، أما لوكمان Luckmann فقد أشار إلى أن الدين أضحى ذا طابع خاص وفردي بمعنى ارتباطه بالفرد وليس المجتمع.

ووفقاً للتصور السابق سيصبح الدين مقتصراً على المجال الخاص للأفراد كما سوف تصبح الممارسات الدينية مسألة اختيار شخصي وربما يجسد ذلك ما أطلق عليه أطروحة خصخصة الدين التي جسدت بدورها أطروحة التحول نحو العلمانية ومن ثم أصبحت بمثابة اتجاه سائد في دراسة الدين في المجتمعات الغربية(٤٣).

ويؤكد يورجين هابيرماس Jurgen Habermas على وجود الدين في المجال العام مع ظهور مجتمع ما بعد العلمانية، والذي يشكل الدين فيه شريكاً مهماً في المناقشات العامة حول القيم الأخلاقية وكذلك من خلال الاستماع لرأي رجال الدين في المناقشات السياسية العامة، وأن تؤخذ الإسهامات الدينية في القضايا السياسية الخلافية بصورة عقلانية، بحيث يتاح الحوار العقلاني في المجال العام أو المجتمع بين العلمانيين والمتدينين.

وفي هذا السياق يتخذ عالم الاجتماع الفرنسي "جين بول وليام" Jean Paul William موقفاً مماثلاً لموقف "هابيرماس" حيث يشير "ويليام" إلى أن المجالات العامة والسياسية ذات الطابع العلماني Secullarized قد أصبحت تتخذ في الوقت الحالي اتجاهاً أكثر انفتاحاً على الدين ومن ثم يمكن للدين أن يشكل مصدراً مهماً للمناقشات العامة والمشاركة في عملية بناء الهوية للأفراد والجماعات، وهذا من شأنه أن يؤكد على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الدين في المناقشات العامة السياسية في مجتمعات ما بعد العلمانية.

وفي رأي "ماير" أنه على الرغم من تزايد انتشار الدين في المجالين السياسي والعام، فإن هذا الأمر ليس إيجابياً، وذلك تحت زعم أن ذلك يمثل تهديداً محتملاً للأسس العلمانية للدولة الحديثة(٤٤).

في ضوء العرض السابق، يمكن القول إن ثمة مواقف متباينة من جانب النظام السياسي تجاه التوظيف السياسي للدين؛ حيث يمكن تناول تلك المواقف على النحو التالي:

أ – إقصاء الدين أو حصره في حدود الضمير الفردي، وظهر هذا الموقف من خلال النظر إلى التناقض بين السلطتين الدينية والسياسية؛ حيث رأى بعض المفكرين أنه لكي تكون الدولة ديمقراطية فإنها من الضروري أن تصبح علمانية، إلا أن الدولة العلمانية الليبرالية أو الديمقراطية لا تحتاج إلى الاستئصال الكامل للدين، بل إلى حصره وقصر فاعليته في مجال الحياة الخاصة، وعلى هذا النحو اشترك فلاسفة السياسة الليبراليون – ومنهم راولز (Rawls)، وأودي (Audi) وأكرمان (Ackerman) – في تأكيد ارتباط العلمانية بالديمقراطية، وهو ما يعني فصل الدين عن السياسة.

ب – القبول المحدد للدين كعنصر فاعل في الحياة العامة، وبالرغم من أن هذا الموقف علماني في طبيعته، فإنه يشير إلى إمكانية أن يؤدي الدين دوراً في الحياة السياسية.

ج – المصالحة بين الدين والسياسة، ويجسد ذلك الموقف استعداد السلطة المدنية لقبول مشاركة الجماعات الدينية والأشخاص المتدينين في العملية الديمقراطية.

د – الدولة ذات المرجعية الدينية، حيث نجد أن المعاني الدينية تؤدي دوراً أساسياً في توجيه أداء الدولة وسلوكياتها، وقد تؤدي تلك المعاني دوراً في إحداث تغييرات داخل المجتمع(٤٥).

ويتبين لنا فيما سبق، أن موقف الدولة من الدين وبالأخص الموقف الأخير السابق الذكر، يمكن أن يُفسر في إطار مفهوم "بناء الفرص السياسية"، حيث يعد نموذجاً تفسيرياً لصعود الحركات السياسية والاجتماعية خلال مراحل الانفتاح الديمقراطي المفاجئ (الفعل أو النشاط الثوري)؛ حيث يقوم هذا النموذج على فكرة رئيسية مؤداها أن أي قوة سياسية أو حركة اجتماعية تعاني القمع والاستبعاد، سوف تقوم بتوسيع نفوذها ودورها في المجال العام كلما حدث نوع من الانفتاح والمرونة في المجال السياسي، وخلال مرحلة الانفتاح تقوم الحركة بالترويج لأفكارها وأيديولوجياتها وتعبئة أنصارها ومؤيديها وحشدهم من أجل الضغط على القوى المنافسة لها والقبول بها كقوة جديدة في المجال العام[٤٦]، أو حتى الاشتراك مع القوى السياسية الأخرى التي كانت تعاني القمع والاضطهاد والتقييد من ممارسة العمل السياسي إبّان فترات الحكم الاستبدادي.

وفي ضوء ما سبق يعتمد الباحث في هذه الدراسة على الرؤية التكاملية النقدية، وذلك من خلال تبني أكثر من نظرية من الرؤى الكلاسيكية وأيضاً المعاصرة، وذلك نظراً لأهمية موضوع الدراسة وتعقيداته، مما يصعب معه تبني نظرية واحدة، وسيقوم الباحث بتحليل نتائج الدراسة في ضوء التوجه النظري.

الدراسات السابقة :

من الضروري عند إجراء أي دراسة علمية عرض ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، وذلك على النحو الآتي:

الدراسة الأولى: بعنوان: "العلاقات الاجتماعية الدينية في المجتمع المصري المعاصر" – دراسة واقعية في ثلاثة مجتمعات مصرية[٤٧]:

وتهدف هذه الدراسة إلى فهم شكل العلاقات الدينية في الحياة الاجتماعية داخل المجتمع المصري، وتوضيح أثر الدين كتنظيم في المجتمع، سواء أكان ذلك على مستوى المدن أو القرى.

وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى التعرف على الاتجاهات الفكرية، والإمكانيات البشرية المتاحة في ثلاث مدن في المجتمع المصري: (حي حلمية الزيتون بالقاهرة – مجتمع مدينة الزقازيق – مجتمع قرية كفر الدير) حول تطبيق الشريعة الإسلامية والفحص الواقعي التاريخي والمعاصر، وتوضيح أثر ذلك على شكل العلاقات الاجتماعية بين المسلمين والأقباط في المجتمع المصري، والكشف عن أحد جوانب التنظيم الاجتماعي العامة وهو الدين، واعتمدت الدراسة السابقة على تحليل المعطيات التاريخية والمعاصرة حول العلاقات الاجتماعية الدينية.

وتوصلت الدراسة إلى: أن العلاقات الاجتماعية بين المسلمين والأقباط إيجابية في المجتمع المصري، مع احترام كلا الطرفين للقيم والممارسات الدينية، وقليلا ما يحدث الصراع الجماعي بين المسلمين والأقباط، وقد يحدث لأسباب أخرى غير دينية، فأما بسبب مسألة مشتركة لم يتفق عليها كما حدث بسبب قطعة أرض في قرية كفر الدير، أو بسبب ما يمكن أن نسميه تحريضاً سياسيا/دينيا، كما حدث في أحداث الزاوية الحمراء أو أسيوط في أوائل الثمانينيات، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى عدم موافقة غالبية أفراد العينة من المسلمين والمسيحيين على تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع المصري في مختلف قطاعاته أو مؤسساته، وذلك حرصاً على عدم التمييز الديني بين أبناء الشعب المصري، وأيضاً حرصاً على تنمية الولاء للوطن الواحد.

الدراسة الثانية بعنوان: "الخطاب الإسلامي والتغير الاجتماعي" – دراسة ميدانية على عينة من التيارات الإسلامية في جامعة الزقازيق[٤٨]:

واستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في الوقوف على منهج التيارات الإسلامية وخطابهم الديني بين الشباب الجامعي.

إذ تهدف الدراسة إلى الوقوف على بعض المكونات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتركيز التيارات الإسلامية بين القطاعات الشبابية الجامعية. وتوضيح المعالم الاجتماعية، وراء ظهور العنف، والإرهاب الديني بين أفراد التيارات الإسلامية، واعتمدت الدراسة على المنهجين التاريخي ودراسة الحالة، وأدوات مثل: الملاحظة، واستمارة الاستبيان، والمقابلة في جمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى: إن الخطاب الديني الاغترابي للتيارات الإسلامية يتجه نحو المشكلات، التي يعانيها الشباب في المجتمع، أن التيارات الإسلامية تستخدم مقولة الجهاد ضمن خطابها الديني، للتغيير الاجتماعي بالقوة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن أفراد العينة من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس يميلون لاستخدام تعبيرات دينية جاهزة، وذلك للدلالة عما يريدوه، ومن هذه التعبيرات "الإسلام هو الحل – تطبيق الشريعة"، كما تركز خطاب العنف الديني على النظام الحاكم، وأجهزته الأمنية، فضلاً عن تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات، وتوافر مبدأ تكافؤ الفرص في جميع مناحي الحياة المعيشية، والسياسية والوطنية، وتؤكد هذه الدراسة على أن العلاقات الاجتماعية والأسرية بين الأقباط والمسلمين غير عدوانية، وهي مستقرة.

الدراسة الثالثة: بعنوان: "التيار الإسلامي بين التأييد والمعارضة في الصحافة المصرية"[٤٩]:

وتهدف الدراسة إلى تحديد الصورة التي تقدمها الصحافة المصرية للتيار الإسلامي وتحديد العوامل المسئولة عن إثارة العنف أو انتشاره في المجتمع المصري في الفترة من ١٨٤٨م وحتى ١٩٩٠م في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية والثقافية الشاملة، واعتمدت الدراسة منهجياً على تحليل المضمون للمادة الصحفية المصرية، وعرض موقفها، وآراء الجماهير حول التيارات الإسلامية، وآثارها في المجتمع المصري.

وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن جماعات التيار الإسلامي جماعة دعوية في الأصل، ثم اتجهت إلى العمل السياسي، والاهتمام بعملية الحشد للوصول إلى مقاليد الحكم، أو تولي أكبر عدد من المناصب العليا التي تمكنها للوصول إلى أهدافها، ولذا فالجماعات الإسلامية، وخاصة الجماعة السلفية وجماعة الإخوان تسعى في الوقت المعاصر إلى الوصول للسلطة ليس للإصلاح، وإنما لتحقيق مصالحها في ظل شعارات دينية، ومنهج التيار الإسلامي يرفض الديمقراطية كمنهج في السلطة والحكم، والعبء الأكبر في تحقيق أهدافها قائم على مناصرة تطبيق الشريعة الإسلامية، ومحاربة العلمانية، والتركيز على تعبئة عامة الجماهير، وذلك لمناصرة الثورة الإسلامية، وتعتمد الجماعات الإسلامية في تحقيق أهدافها السياسية تحت مظلة الدين أو تطبيق الشريعة الإسلامية على وسيلتين أساسيين وهما: الدعوة الإسلامية – الوصول إلى مقاليد الحكم والسيطرة.

الدراسة الرابعة: بعنوان: "الدين والتمايز الوظيفي في التنظيم – دراسة ميدانية على عينة من العاملين بجامعة الزقازيق"[٥٠]:

وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في الاهتمام بدراسة دور الدين في التنظيم على وجه العموم، وفي جامعة الزقازيق كتنظيم على وجه الخصوص، ولذا فلقد استفادت

الدراسة الحالية كثيراً من هذه الدراسة السابقة في مختلف جوانبها النظرية والمنهجية، إذ تهدف هذه الدراسة إلى رصد العلاقات الاجتماعية المسيحية والإسلامية في المجتمع المصري وفي التنظيم الاجتماعي، والوقوف على أنماط التمايز الوظيفي، ومعرفة دور التحيز الديني فيها، والتأكد من الانتماء والولاء للتنظيم، وهل يؤدي الدين دوراً في عملية الانتماء والولاء، وما هو هذا الدور، واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي وأساليبه المختلفة مثل الأسلوب الوصفي من أجل وصف الواقع العملي والاجتماعي للعاملين داخل التنظيم بالجامعة، والأسلوب التاريخي للتعرف على مراحل التطور في الهيكل التنظيمي والوظيفي في الجامعة كتنظيم اجتماعي، واعتمدت الدراسة أيضاً على أسلوب تحليل المضمون وأسلوب تحليل الدور.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين لا تزال في أحسن حالها، وأن الاختلاف في الدين أو العقيدة لا يؤثر على حياة المجتمع وحياة الجماعات الاجتماعية المكونة للتنظيمات الرسمية، ومنها جامعة الزقازيق، كما توصلت الدراسة إلى أن البعض من الإخوة المسيحيين يتحدثون عن التمايز الوظيفي في التنظيم عن طريق التلميح، وليس التصريح في بعض المواقف، كما أن جامعة الزقازيق منذ إنشائها، وحتى اليوم لم يتقلد مسيحي منصب رئيس جامعة أو أمين عام الجامعة، مما يثير ذلك الشجون الاجتماعية غير المعلنة، والقلق الاجتماعي عند الأخوة المسيحيين، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن العلاقة الرسمية بالعمل في جامعة الزقازيق بين المسلمين والمسيحيين عادية وإيجابية، ويمكن أن تتحول إلى علاقات أسرية، أو غير رسمية خارج التنظيم، كما توصلت إلى أن الانتقال من وظيفة إلى أخرى والترقية للوظيفة الأعلى تتم حسب الأقدمية المطلقة والتقارير السرية أو الاختيار المطلق، أو الإعلان عن الوظيفة، وفي ضوء القوانين واللوائح المعمول بها في التنظيمات الحكومية دون التمايز الوظيفي على أساس ديني.

الدراسة الخامسة: بعنوان: "الدين والسلطة في التنظيم الاجتماعي"(٥١):

تتناول الدراسة قضية مهمة حدثت في المجتمع المصري ألا وهي قضية التداخل بين الدين والسلطة أو بمعنى آخر سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على السلطة في جميع التنظيمات الاجتماعية ومن بينها جامعة الزقازيق وخاصة في الفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع السلطة في جامعة الزقازيق كتنظيم اجتماعي فترة الإخوان، واستخدمت الدراسة كلاً من الأسلوب الوصفي والأسلوب التاريخي المقارن، أما الأدوات البحثية فاعتمدت على المقابلة والملاحظة بالمشاركة واستمارة البحث الاستبار.

وتوصلت الدراسة إلى أن العضوية في جماعة الإخوان المسلمين أو الانتماء لأفكارها الأيديولوجية والدينية هي المعيار الأساسي في الاختيار والتعيين لقيادات السلطة بجامعة الزقازيق فترة الأخونة، وذلك تنفيذاً لسياسة تمكين الإخوان في جميع مؤسسات الدولة المصرية ومن بينها الجامعات.

الدراسة السادسة: بعنوان: "نحو مشروع مجتمعي لحوكمة الإرهاب الديني في المجتمع المصري"(٥٢):

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح مشروع مجتمعي لحوكمة الإرهاب الديني بالمجتمع المصري، وجاء الاتجاه النظري المحرك لتحليلات الباحث في هذه الدراسة متمثلاً في

التفاعلية الرمزية أما الاتجاه المنهجي فهو المنهج الفينومينولوجي ومادة التحليل هي خبرة الحياة اليومية للباحث وللمصريين المتفاعلين مع تلك الأحداث المجتمعية ذات البعد الديني.

وتوصلت الدراسة إلى أن مصر تحارب الإرهاب انطلاقاً من الرفض المجتمعي له، والدولة المصرية تخوض عمليات تقوم بها قوات الجيش والشرطة لتطهير حدود مصر من العناصر الإرهابية والبؤر الإجرامية.

الدراسة السابعة: بعنوان: "الدين والثورات السياسية"(٥٣):

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الحضور الديني داخل المجال العام، وتعتمد في سبيل ذلك على تبني مفهوم "المجال العام" لدى هابيرماس و"الدين العام" الذي طرح من جانب "جوزيه كازانوفا" والذي يقصد به الاستخدام المتزايد للدين داخل المجال العام، وتستخدم الدراسة منهج إعادة التحليل للدراسات السابقة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك مجموعة من الافتراضات التي طرحت حول مفهوم الدين العام، التي تمثلت في وجود الدين داخل المجال العام في المجتمعات الغربية، كما أن الدين أدى دوراً رئيسياً في العديد من البلدان الغربية في تأييد الاحتجاجات، بالإضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والدفاع عن حقوق الفقراء والمهمشين.

الدراسة الثامنة: "الديني والسياسي في تونس قبل الثورة وبعدها إلى الانتخابات التشريعية ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤"(٥٤):

هدفت هذه الدراسة في البحث فيما بين المعطى الديني والمعطى السياسي من صلات، وحددت الدراسة دولة تونس مجالاً جغرافياً وزمنياً بالفترة الممتدة من الاستقلال إلى الانتخابات التشريعية (٢٠١٤/١٠/٢٦)، واعتمدت الدراسة على الأسلوب النقدي التحليلي، وقد توصلت الدراسة على ضرورة توخي الوضوح من جهة التيارات الدينية في قبول أو رفض قواعد التنافس الديمقراطي السلمي على السلطة بكل ما يقتضيه ذلك من إيمان بقيم التعايش المشترك والحريات الخاصة، وبالدولة وحدودها، وعدم الاعتراف رسمياً بأي تيار لا يسلم بذلك.

المستخلص السوسيولوجي من نتائج الدراسات السابقة:

في البداية يجب أن نشير إلى أن الأديان ليست ثورات، كما أن الثورات ليست أدياناً. فالأديان دعوات يبدأ بها نبي أو رسول لعبادة الله سبحانه وتعالى، ولإصلاح الذات الإنسانية وتأسيس مجتمع إنساني تتجسد فيه القيم التي يدعو لها الدين، أما الثورات فإنها قد تنطلق كفكرة وممارسة من خلال شخص أو جماعة وتتحول إلى حراك ثوري شعبي ويكون من بين أهدافها إحداث التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع(٥٥).

وترى الدراسات السابقة أيضاً أن الدين ملك مشترك للجميع ولا يمكن لجهة واحدة احتكاره، وذلك بوصفه وعياً اجتماعياً عاماً بصرف النظر عن اختلاف المصالح والمواقع الاجتماعية والمشارب الفكرية، لا باعتباره أيديولوجيا أو وعياً مرتهناً بمصالح الجماعات والأفراد في تعارضها مع مصالح جماعات وأفراد آخرين في المجتمع(٥٦).

وهناك بعض الدراسات التي توصلت إلى أن المجال السياسي المصري في أثناء ثورة ٢٥ يناير اتسع ليشمل حركات الإسلام السياسي التي تضم الفاعلين السياسيين الإسلاميين الذين يستخدمون النصوص والمرجعية الدينية والرموز الإسلامية في تحديد هويتهم، ورسم الأطر العامة لنشاطاتهم داخل الفضاءات السياسية والاجتماعية، فمنهم من يسعى إلى تأسيس نظام سياسي إسلامي، مستنداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وهناك من يستخدم الإسلام نقطة للمرجعية دون تبني أجندة إسلامية مع التأكيد أن القيم الإسلامية متوافقة مع النظام السياسي الليبرالي(٥٧).

وأوصت أغلب الدراسات بأنه يجب الفصل بين الدعوة إلى الله والمنافسة على السلطة والطموح المشروع لامتلاكها بالطرق المشروعة، وذلك بالكف عن اعتبار الدعوة في ذاتها برنامجاً سياسياً تُستمال به النفوس ويُجمع به الأتباع ويُطلب به التأييد، وذلك لأنه ما من شك أن الدين الإسلامي كما فهمه السلف والخلف هو دين شامل للعالمين الأرضي والسماوي، للدنيا والآخرة، وبظهور التيارات الدينية الحديثة فهم من عالم الدنيا مجال السياسة والحكم خاصة، وتراجع إرث ضخم من احتقار الدنيا والفرار من السلطة وأهلها.

أما من جهة الدولة فإن "المناهج المعاصرة تجمع على ضرورة ربط الدين بالسلطة السياسية لما تتسم به الدولة من مركزية وحق في تمثيل الهياكل الدينية، ومنع أي قوى أخرى من الحديث باسم الدين(٥٨).

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة ما يلي:

-تعددت أوجه استفادة الدراسة الراهنة من تلك الدراسات عند استيفاء الجزء النظري أو إعداد الإستراتيجية المنهجية للدراسة.

-استفاد الباحث من تنوع المناهج المستخدمة في تلك الدراسات، مما ساعد الباحث على الاختيار الأمثل للمناهج المستخدمة في الدراسة الراهنة.

-استفاد الباحث من التنوع في الدراسات مما أعطى الباحث الرؤية الكاملة حول موضوع الدراسة من مختلف الجوانب ومعالجة الموضوع سوسيولوجياً.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

المنهج :

تستخدم الدراسة المنهج العلمي الذي يهدف إلى دراسة القضايا والظواهر الاجتماعية بكل دقة وموضوعية، والمنهج العلمي هو مجموعة من القواعد والمبادئ التي يسترشد بها العلماء في دراستهم للظاهرة الاجتماعية، والتي تحدد الإجراءات التي يقومون بها من أجل الوصول إلى المعرفة الصادقة بهذه الظواهر.

وتعتمد الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة وهو أحد الأساليب الرئيسية التي تستخدم في البحوث الاجتماعية لوصف الظاهرة المدروسة، وتصويرها عن طريق جمع معلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة، حيث لجأت الدراسة الراهنة إلى اختيار عينة عمدية من الكادر الخاص بجامعة الزقازيق في مختلف الدرجات الجامعية والمراكز الوظيفية وعددها ١٠٨ مفردة، ومن مزايا العينة العمدية أنها مكنت الباحث من التحكم في مفردات متكافئة نسبياً من المبحوثين بطريق الحصة، وذلك من خلال تقسيمها إلى فئات متنوعة الخصائص في كليات جامعة الزقازيق المختلفة، حيث تضم عدد (١٧) كلية وعدد (٢) معهد، وهي كليات الزراعة والعلوم والطب البيطري والطب البشري والتمريض والهندسة والصيدلة والحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا التنمية والتربية والآداب والحقوق والتجارة والتربية النوعية والتربية الرياضية بنين والتربية الرياضية بنات وعلوم ذوي الإعاقة ومعهد الدراسات والبحوث الآسيوية ومعهد الحضارات، وقد راعى الباحث أن تكون العينة محايدة ليس لها أي انتماءات سياسية أو انتماءات لتيارات أو جماعات دينية.

أدوات جمع البيانات:

استطاع الباحث من خلال الخبرات المكتسبة أثناء الدراسة من تطوير وتطويع أدوات جمع البيانات، وفقاً لطبيعة الدراسة فاستخدم الباحث المقابلة والملاحظة، وذلك على النحو التالي:

١-**المقابلة:** وهي المحادثات التي تتم بين شخص مع آخر "المقابلات الفردية" أو التي تتم بين شخص ومجموعة أشخاص آخرين "المقابلة الجماعية"، وتعتمد الدراسة الحالية على نوعين من المقابلة وهما: المقابلة الفردية والمقابلة الجماعية في جمع البيانات من المبحوثين، واعتمد الباحث على المقابلة الفردية بشكل أكبر من المقابلات الجماعية للحصول على بيانات أكثر دقة، لأن المقابلة الفردية تتسم بسرية الآراء التي يدلو بها المبحوث أو بخصوصية وجهة نظره، وخاصة في موضوع مثل التوظيف السياسي للدين، واستخدم الباحث هذه الأداة تناسباً مع عينة الدراسة ذات المستوى الثقافي المرتفع حتى يعطي الباحث فرصة لإثراء البحث بمعارفهم وخبراتهم حول موضوع الظاهرة، وذلك من خلال تجميع الآراء المتشابهة وعرضها في جدول تكراري وتحليلها في ضوء الدراسات السابقة والاتجاهات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة.

٢-**الملاحظة:** باعتبار أن الباحث عايش واقع التوظيف السياسي للدين فيما بعد ثورة ٢٥ يناير، وبالتالي سوف تستفيد الدراسة من الخبرة التراكمية لدى الباحث المترتبة على ملاحظته لمظاهر التوظيف السياسي للدين في المجتمع المصري.

خصائص العينة :

أولاً: خصائص العينة وفقاً لمتغير النوع:

جدول رقم (١)

العينة / المتغير	ك	%
ذكر	٥٥	٥٠.٩٢
أنثى	٥٣	٤٩.٠٨
الإجمالي	١٠٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن هناك تقارب كبير بين أفراد العينة من حيث النوع فبلغت نسبة الذكور ٥٠.٩٢% ونسبة الإناث ٤٩.٠٨%.

ثانياً: خصائص العينة وفقاً لمتغير الديانة:

جدول رقم (٢)

العينة / المتغير	ك	%
مسلم	٨٤	٧٧.٧٧
مسيحي	٢٤	٢٢.٢٣
الإجمالي	١٠٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أعضاء هيئة التدريس من الأخوة المسلمين بنسبة ٧٧.٧٧% في حين أن أعضاء هيئة التدريس من الأخوة المسيحيين ٢٢.٢٣%، وذلك لأن الواقع الفعلي يشير لكثرة أعضاء هيئة التدريس من المسلمين عن المسيحيين في جامعة الزقازيق.

ثالثاً: خصائص العينة وفقاً لمتغير السن:

جدول رقم (٣)

العينة / المتغير	ك	%
٣٠ – ٤٠	٣٠	٢٧.٧٧
٤٠ – ٥٠	١٤	١٢.٩٨
٥٠ – ٦٠	٢٧	٢٥
٦٠ عام فأكثر	٣٧	٣٤.٢٥
الإجمالي	١٠٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة في الفئة العمرية من ٦٠ عام فأكثر بنسبة مئوية مقدارها ٣٤.٢٥%، تليها الفئة العمرية من ٣٠ إلى ٤٠ بنسبة مئوية ٢٧.٧٧%، تليها الفئة العمرية من ٥٠ إلى ٦– بنسبة مئوية ٢٥%، تليها الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٥٠ بنسبة مئوية ١٢.٩٨%.

رابعاً: خصائص العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٤)

العينة / المتغير	ك	%
أعزب	١٦	١٤.٨٢
متزوج	٢٨	٢٥.٩٣
متزوج ويعول	٦٤	٥٩.٢٥
الإجمالي	١٠٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة من فئة متزوج ويعول بنسبة مئوية ٥٩.٢٥%، وهناك نسبة ٢٥.٩٣% من فئة متزوج، تليها نسبة ١٤.٨٢% من فئة أعزب أو آنسة.

خامساً: خصائص العينة من حيث الدرجة العلمية:

جدول رقم (٥)

العينة / المتغير	ك	%
مدرس	٥٥	٥٠.٩٣
أستاذ مساعد	٢١	١٩.٤٤
أستاذ	٣٢	٢٩.٦٣
الإجمالي	١٠٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة من فئة مدرس بنسبة مئوية ٥٠.٩٣%، وهي الحاصلة على درجتي الماجستير والدكتوراه، ثم فئة أستاذ وهي أعلى درجة علمية في الجامعة بنسبة مئوية ٢٩.٦٣% تليها فئة أستاذ مساعد بنسبة مئوية ١٩.٤٤%.

سادساً: خصائص العينة من حيث المركز الوظيفي:

جدول رقم (٦)

العينة / المتغير	ك	%
عضو هيئة تدريس	٧٩	٧٣.١٤
رئيس قسم	١٦	١٤.٨١
وكيل كلية	١٠	٩.٢٥
عميد كلية	٢	١.٨٥
نائب رئيس جامعة	١	٠.٩٢
الإجمالي	١٠٨	%١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

-غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية ٧٣.١٤% يشغلون وظيفة عضو هيئة تدريس بـــدرجاتها العلمية المختلفة.

-تليها نسبة ١٤.٨١% يشغلون منصب رئيس قسم علمي – تليها بنسبة ٩.٢٥% يشغلون منصب وكيل كلية – تليها بنسبة ١.٨٥% في وظيفة عميد كلية. تليها نسبة ٠.٩٢% فـــي وظيفة نائب رئيس جامعة.

استطاع الباحث من خلال أسلوب العينة العمدية اختيار أفراد العينة في مختلف المراكـــز الوظيفية ماعدا وظيفة رئيس جامعة نظراً لكثرة انشغالاته واجتماعاته المستمرة.

الدراسة الميدانية :

أولاً: رؤى النخبة المثقفة حول مظاهر التوظيف السياسي للدين في المجتمع المصري:

جدول رقم (٧)

يوضح مظاهر التوظيف السياسي للدين في المجتمع المصري

م	المتغيرات	ك	%
١-	ثورة ٢٥ يناير لم تكن لبناء دولة دينية ولكن لتحقيـــق مطالب اجتماعية.	٩٦	%٨٨.٨٨
٢-	تدخلت جماعة الإخوان المسلمين للمطالبـــة بإقصـــاء النظام رافعين شعار (الإسلام هو الحل).	٩٥	%٨٧.٩٦
٣-	استغلت جماعة الإخوان الطـــابع المتـــدين للمـــواطن المصري وذلك بالجمع بين صلاة الجماعة والتظاهر في الميادين.	٩٤	%٨٧.٠٧
٤-	دور الخطب الدينية في تحفيز المواطنين أو انتقاد من يعارض أفكار الجماعة.	٩٢	%٨٥.١٨
٥-	المزج بين الشـــعارات الدينيـــة وشـــعارات الوحـــدة الوطنية.	٩٠	%٨٣.٣٣
٦-	استخدام الجماعات الدينية للمساجد كأماكن تنظيميـــة وتعبوية لحشد المتظاهرين.	٨٨	%٨١.٤٨
٧-	استغلت جماعة الإخوان ثـــورة ٢٥ ينـــاير لتوســـيع	٨٨	%٨١.٤٨

	نفوذها والترويج لأفكارها.		
٨-	عودة فكرة دولة الخلافة لدى جماعة الإخوان المسلمين.	٨٦	٧٩.٦٢%
٩-	ترسخ جماعة الإخوان المسلمين في أذهان أعضائها فكرة الجهاد والتمرد على الحاكم والولاء والطاعة للجماعة.	٨١	٧٥%

تم ترتيب العبارات ترتيباً تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى وفقاً لمجموع التكرارات والنسب المؤية، ويمكن تحليل الجدول السابق على النحو التالي:

-توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٨.٨٨% قد اتفقوا على أن بداية انطلاق ثورة ٢٥ يناير لم تكن لبناء دولة دينية، ولكن لتحقيق مطالب اجتماعية.

وبالرغم من أن الشعار الذي حملته "الثورات العربية" – وخاصة في مصر – هو أنها ثورة سلمية مدنية، وبالرغم من أنه أمر صحيح وكان المقصود منه أن تلك الحركات الثورية لا تستهدف بناء دولة دينية أو عسكرية – تحل محل الأنظمة السلطوية والاستبدادية – فإن ذلك لم يكن يعني أن الدين كان غائباً عن هذه الثورات، بل على العكس من ذلك، فالدين كان حاضراً داخل النشاط الثوري(٥٩).

ويمكن توضيح الهدف من خلال فكر جماعة الإخوان المسلمين والذي وضع أسسه "حسن البنا" حول ثلاث قضايا فكرية كبرى أصبحت تحكم التوجهات العامة للجماعة:

١- **القضية الأولى:** هي الدعوة والتربية الإسلامية، أي تقوية الجانب الإيماني عند المسلم وربطه بسيرة السلف الصالح وتعويده على الأخلاق الإسلامية كما عبرت عنها مرحلة الدعوة الأولى التي قادها النبي "صلى الله عليه وسلم" وهذه القضية ذات جانب عقائدي إيماني وأخلاقي بالدرجة الأساسية(٦٠). وفي هذا الصدد أوضح الشيخ حسن البنا في رسالته إلى المؤتمر الخامس "أن غاية الإخوان تنحصر في تكوين جيل جديد من المؤمنين بتعاليم الإسلام الصحيح" يعمل على صبغ الأمة بالصبغة الإسلامية الكاملة في كل مظاهر حياتها، وأن وسيلتهم في ذلك تنحصر في تغيير العرف العام وتربية أنصار الدعوة على هذه التعاليم حتى يكونوا قدوة لغيرهم في التمسك بها والحرص عليها والنزول على حكمها(٦١).

٢- **القضية الثانية:** هي تطبيق الشريعة الإسلامية بدون اجتزاء ولكن بالتدريج.

٣- **القضية الثالثة:** هي العمل على إقامة الدولة الإسلامية على نهج الخلافة باعتبارها النموذج الذي ساد لعدة قرون إلى أن سقطت الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٤(٦٢).

فلقد أشار الشيخ "البنا" إلى ذلك في رسالته إلى المؤتمر الخامس بقوله "إن الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمين يجعل الحكومة ركناً من أركانه ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد وقد جعل النبي "صلى الله عليه وسلم" الحكم عروة من عري الإسلام، والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ كما هو تشريع وتعليم كما هو قانون وقضاء لا ينفك واحد منها عن الآخر(٦٣).

توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٧.٩٦% قد اتفقوا على أن الجماعات الدينية تدخلت في الثورة للمطالبة بإقصاء النظام رافعين شعارات دينية مثل "الإسلام هو الحل".

يمكن القول إن مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في بداية الثورة – أي يوم ٢٥ يناير – لم تكن ذات طابع تنظيمي، بل كانت عبارة عن مشاركة شخصية ولم تتجاوب الجماعة تنظيمياً مع الدعوة التي أطلقها الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، وتويتر) لإعلان الغضب في ٢٥ يناير ٢٠١١. ويمكن القول أن المتابعة الدقيقة للإخوان المسلمين وخطابهم السياسي تشير إلى أن خطابهم العام كان يتبنى الخطابات ذاتها للتيارات السياسية كافة، مثل الحرية ودعم العدالة الاجتماعية، ولكن على النقيض مما سبق، نستطيع أن نرصد حدوث تحولات في موقف جماعة الإخوان المسلمين؛ حيث تمثلت ملامح هذا التغيير في تنظيم تظاهرات إخوانية منفصلة ترفع شعاراتهم الدينية في العديد من محافظات الجمهورية، علاوة على تنظيم أنشطة منفردة لرفع المصاحف في ميدان التحرير(٦٤).

وكذلك استخدام بعض الآيات القرآنية للدعوة لرفع الظلم، أو الدعاء في أثناء الصلوات الخمس بالنصر للثورة، بالإضافة إلى استعارة التشبيه القرآني بالظالمين والكافرين، مثل قصة هامان وفرعون مع النبي موسى ومصيرهم، ومن أمثلة تلك الشعارات (اللهم ارفع عنا البلاء والغلاء و"أبو علاء"... لا إنترنت، ولا تليفون، برضه البحر بلع فرعون... حسبنا الله ونعم الوكيل، ليس عن الرحيل بديل...إلخ)(٦٥).

ولقد كان هناك استخدام شعارات الوحدة الوطنية للتعبير عن وحدة المجتمع المصري ولتأكيد وحدة المسلمين والمسيحيين في أثناء فترة الاحتجاجات الشعبية وعدم التمييز فيما بينهم على أساس الدين، ومن أمثلة تلك الشعارات ("يا محمد يا بولس، يالا نعمل زي تونس"...إلخ)(٦٦).

واتفق "هاني خميس" مع ما سبق في دراسته بعنوان (الدين والثورات السياسية) بأنه يمكن تفسير الحضور الديني الرمزي في ثورة ٢٥ يناير من خلال مشاركة المسلمين والأقباط في الشعارات الثورية، التي حملت رسائل دينية في إطار الاندماجية.

كما أن اشتراك حركات الإسلام السياسي من خلال الفاعلين الإسلاميين مع باقي التيارات السياسية المدنية في بداية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يمكن فهمه من خلال منظور مابعد العلمانية، كما طرحه هابيرماس من خلال فرضية مفادها، أن المجال العام في إطار هذا المنظور يتيح الحوار العقلاني بين العلمانيين والمتدينين على أساس أنه لا فرق بينهم، ولكن يختلف الباحث لأن الهدف الخفي لدى الإخوان يختلف عما هو معلن.

توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٧.٠٧% أكدوا على أن الجماعات الدينية قد استغلت الطابع المتدين لدى المواطن المصري وذلك في الجمع بين صلاة الجماعة والمشاركة السياسية في الميدان، وأيضاً استخدام المساجد في المحافظات كنقطة انطلاق للاحتجاجات.

يمكن القول إنه برز في ثورة ٢٥ يناير ما أطلق عليه "التدين العملي" أو "التدين الميداني" وهو أن تصلي الأسرة المتدينة في قلب الميدان وفي عرض الشارع حيث الجمع بين إقامة صلاة الجماعة في موعدها، والمشاركة الوطنية والمجتمعية الواجبة. وفي هذا الصدد أوضح جون رييز الناشط السياسي البريطاني أنه – على حد قوله – حينما وقف المسلمون للصلاة في ميدان التحرير كان المسيحيون المصريون يحمون ظهورهم، وفي المقابل عندما كان المسيحيون يقفون يوم الأحد لأداء القداس، كان المسلمون المصريون يقومون بالدور نفسه(٦٧).

وفي مدينة الإسكندرية، هناك مسجد "القائد إبراهيم" حاملاً اسم "إبراهيم باشا" ابن محمد علي، فهو القائد الذي بنى الإمبراطورية المصرية، وفي الذكرى المئوية لوفاة

إبراهيم باشا، أنشئ المسجد عام (١٩٤٨) في قلب مدينة الإسكندرية، ولقد كان مسجد "القائد إبراهيم" نقطة انطلاق لموجة الاحتجاجات بعد مقتل خالد سعيد في يونيو (٢٠١٠)، كما خرجت التظاهرات من المسجد خلال ثورة ٢٥ يناير للمطالبة بإسقاط النظام(٦٨).

كما كانت صلاة الظهر والعصر وقتاً للالتقاء والانطلاق طوال الأيام الثمانية عشر التي شهدت الاحتجاجات، وخصوصاً في مدينة الإسكندرية عند مسجد "القائد إبراهيم"، ويمكن القول إن التظاهرات الحاشدة المطالبة بالتغيير اعتمدت إلى حد كبير على التوظيف الفعال لصلوات الجمعة التي حملت أسماء وعناوين رمزية وكانت بمنزلة "ناقل البريد" الذي يحمل رسائل المتظاهرين ومطالبهم إلى الأنظمة السياسية؛ مثل: "جمعة الغضب"، و"جمعة الرحيل"، و"جمعة الكرامة"، و"جمعة التطهير"، و"جمعة المحاكمات"...إلخ(٦٩).

كما كان للمسجد دور في توحيد مختلف التيارات السياسية المصرية، وهذا ما ظهر في صلاة عيد الفطر خلال عام ٢٠١٣؛ حيث تجمعت مختلف التيارات والقوى السياسية – الاشتراكيون الثوريون، وحركة ٦ أبريل، وحزب الحرية والعدالة، وحزب الدستور، وعدد كبير من أعضاء الجبهة السلفية – أمام مسجد "مصطفى محمود" في القاهرة للمشاركة في صلاة العيد وتهنئة المصريين به(٧٠).

كما تجسد دور المسجد في ثورة يناير في انطلاق التظاهرات في محافظة الوادي الجديد، حيث كان يستخدم نقطة التقاء قبل انطلاق المسيرات والتظاهرات التي كانت تسير في جميع أرجاء المحافظة تضامناً مع الثوار في ميدان التحرير، وفي محافظة السويس كان "مسجد الشهداء" نقطة الالتقاء، ومن ثم البدء في الانطلاق للتظاهر ضد قوات الأمن المصرية في أثناء ثورة يناير(٧١).

توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٥.١٨% أكدوا على أن الخطب الدينية لعبت دوراً سياسياً سواء في تحفيز المواطنين أو انتقاد من يعارض آراء وأفكار جماعة الإخوان.

أما الخطب الدينية فكان لها دور سياسي في هذه المرحلة، فعلى سبيل المثال، قام أحمد المحلاوي، إمام مسجد "القائد إبراهيم" بالهجوم على من ينتقد الرئيس محمد مرسي مؤكداً أن انتقاد الرئيس أصبح الآن محرماً؛ لأن الشعب هو من اختاره. وفي المقابل كان لحافظ سلامة آراء أخرى، حيث قال: "إن ٥٠% من الشعب لم يدل بصوته في انتخابات الرئاسة لعدم ثقته بأي مرشح، كما أن الرئيس مرسي لم يفز على خصمه إلا بأعداد ضئيلة من الأصوات"(٧٢).

ووفقاً لما توصلت إليه "سمر عودة" في دراستها عن الدين والسلطة في التنظيم الاجتماعي أن الهدف من مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في الثورة هو الوصول للسلطة وأخونة مؤسسات الدولة، وهذا هو الهدف الخفي الذي لم تعلنه الجماعة إلا عندما نجحت الثورة وقام الإخوان بتأسيس حزب الحرية والعدالة للاستحواذ على الحكم.

توصلت الدراسة أيضاً إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٣.٣٣% أكدوا على أن الجماعات الدينية ومنها جماعة الإخوان المسلمين استطاعت المزج بين الشعارات الدينية وشعارات الوحدة الوطنية، ذلك باستخدام بعض الآيات "القرآنية والأدعية".

ولقد كان هناك استخدام شعارات الوحدة الوطنية للتعبير عن وحدة المجتمع المصري ولتأكيد وحدة المسلمين والمسيحيين في أثناء فترة الاحتجاجات الشعبية وعدم

التمييز فيما بينهم على أساس الدين، ومن أمثلة تلك الشعارات ("يا محمد يا بولس، يـــاللا نعمل زي تونس"...)[٧٣].

أما من جهة النصوص وخصائصها، فإن بنيتها اللغوية والأدبية القائمة على الرمز والمجاز، وعلى الإيحاء والتلويح تسمح بتأويلات جمة لمعانيه كما هو الشأن في النصوص الأدبية الرفيعة المستوى، سواء بسواء. ولا يبعد، في ضوء انفتاح الـــنص ومرونتـــه، أن يُسخر في "معارك" الصراع على السلطة والدفاع عن المصالح الفئويـــة مهمـــا اختلفـــت وتناقضت. يقول أبو زيد مؤكداً صلة النص المقدس بما هو دنيوي فـــي أبعـــاده الثقافيـــة والتاريخية والاجتماعية: "ليست النصوص الدينية نصوصاً مفارقة لبنية الثقافة التي تشكلت في إطارها بأي حال من الأحوال. والمصدر الإلهي لتلك النصوص لا يلغي إطلاقاً حقيقة كونها نصوصاً لغوية بكل ما تعنيه اللغـــة مـــن ارتبـــاط بالزمـــان والمكـــان التـــاريخي والاجتماعي"[٧٤].

وفي ضوء ذلك ترى "سمر عودة" أن هناك تأثيراً وثيقاً بين الدين ونسق القيم فـــي المجتمع، حيث أن القيم الدينية هي أساس قيم المجتمع، وترتيباً على مـــا ســـبق نقـــول أن استخدام سلطة الإخوان للدين في التنظيمات الاجتماعية ليس استخداماً إيجابياً، لأنهـــا لـــم تراعي القيم الدينية المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة المطهرة في إدارة العمـــل، وإقامة العلاقات، وتحديد الحقوق والواجبات وتحقيق الضبط من أجل الأهداف والمصـــالح العامة.

-توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية ٨١.٤٨% قد اتفقوا على استخدام الجماعات الدينية للمساجد كأماكن تنظيمية وتعبوية لحشد المتظاهرين.

فلقد كانت المساجد المصرية – كما كانت الحال في سوريا واليمن وليبيا – أمـــاكن تنظيمية وتعبوية لعشرات الآلاف من الغاضبين الـــراغبين فـــي التظـــاهر ضـــد النظـــام السياسي، ولم يكن لجوء الشباب إلى استخدام المسجد نقطة للالتقاء والحشد إلا لإدراكهـــم إمكانيات المسجد التعبوية في حشد الكتلة الصامتة من المصريين، ولقـــد بـــرزت أســـماء مساجد عدة في ذروة الاحتجاجات الشعبية كان لها دور في حشد المتظاهرين؛ منها مسجد "عمر مكرم" الذي اقترن اسمه بالزعيم الوطني "عمر مكـــرم" (١٧٥٠ – ١٨٢٢) الـــذي تصدى للغزو الفرنسي وقاد مع بقية علماء الأزهر ثورة القاهرة الثانية عام ١٨٠٠[٧٥].

إن استحضار دور المسجد لإحداث التغيير السياسي في دول عربية كان بالأســـاس بديل للوسائط السياسية التقليدية كالأحزاب السياسية، والمنظمات والحركـــات الاجتماعيـــة التي تعرضت للقمع والاضطهاد، ولم تعد قادرة على تعبئة المتظاهرين وتجنيدهم لمواجهة قمع الأنظمة السياسية الاستبدادية. ويمكن القول إنه مثلما استخدمت الكنيسة مقراً للتعبئـــة والحشد وحماية المتظاهرين والمعتصمين في الغرب، كانت المساجد في بعـــض الـــدول العربية الحاضن الأساسي لتعبئة المتظاهرين وحشدهم[٧٦].

وبالتالي ليس من الصعوبة ملاحظة دور الدين وحضوره فيما يطلق عليه "الثـــورة العرابية" – أو ما يعرف بـــ"ثورات الربيع العربي" – وذلـــك مـــن خـــلال مظـــاهر ذات مرجعية دينية، كانطلاق التظاهرات من "المساجد" مثلما هي الحال في الثورة السورية، أو اتخاذ "يوم الجمعة" موعداً للتظاهر ومكاناً للتجمع، كما هي الحال فـــي صـــنعاء، وكـــذلك "التكبير" الذي كان لا ينقطع في المساجد وساحة التحرير في مدينة بنغازي[٧٧].

-توصلت الدراسة أيضاً لنتيجة مهمة، حيث اتفق غالبية أفراد العينة بنسبة مئويـــة مقدارها ٨٨.٨٨% على أن جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الدينية التـــي كانت تعاني من القمع والاستبعاد أشعلت ثورة ٢٥ يناير لتوسيع نفوذها والترويج لأفكارها

وأيديولوجياتها، وقامت بإنشاء حزب سياسي على أساس ديني وهو حزب الحرية والعدالة وقام السلفيين بتأسيس حزب النور.

ويتبين لنا فيما سبق، أن موقف الجماعات الدينية يمكن أن يفسر في إطار مفهوم "بناء الفرص السياسية" Political opportunity structure، حيث يعد نموذجاً تفسيرياً لصعود الحركات السياسية والاجتماعية خلال مراحل الانفتاح الديمقراطي المفاجئ (الفعل أو النشاط الثوري)؛ حيث يقوم هذا النموذج على فكرة رئيسية مؤداها أن أي قوة سياسية أو حركة اجتماعية تعاني القمع والاستبعاد، سوف تقوم بتوسيع نفوذها ودورها في المجال العام كلما حدث نوع من الانفتاح والمرونة في المجال السياسي، وخلال مرحلة الانفتاح تقوم الحركة بالترويج لأفكارها وأيديولوجياتها وتعبئة أنصارها ومؤيديها وحشدهم من أجل الضغط على القوى المنافسة لها والقبول بها كقوة جديدة في المجال العام(٧٨).

فضلاً عن ذلك فإن كتابات "سيد قطب" المنظر الإخواني ظلت في مقدمة المراجع الفكرية التي تأثرت بها هذه الجماعات الإسلامية. فلقد وضع الشيخ سيد قطب محاور ثلاثة للأيديولوجية الجديدة التي يتبناها التيار الإسلامي المتشدد بدءاً من السبعينيات هي "الحاكمية" و"الجاهلية" و"العصبة المؤمنة". ويشكل مفهوم الحاكمية الركن الأول في هذا الأساس النظري ويبدأ بدمج مطلق بين الإسلام وتحكيمه في شئون الحياة بحيث تصبح الحياة تطبيقاً للإسلام، وأما الجاهلية فهي ببساطة ليست سوى اللاحاكمية مهما تنوعت ألوان الجاهلية سواء كان اسمها حكم الفرد أو حكم الشعب، شيوعية أو رأسمالية أو ديكتاتورية أو ديمقراطية. والنتيجة التي يصل إليها الشيخ "سيد قطب" هي أن العصبة المؤمنة هي التي يقع عليها العبء لمواجهة الجاهلية وإعلاء الحاكمية(٧٩).

والواقع أنه تحت تأثير السجون وتلك الأيديولوجية التي طرحها "سيد قطب" نشأ في مصر لون جديد من الإسلام الغاضب الثائر والذي تجسد في ظهور العديد من الجماعات الإسلامية المتشددة على الساحة السياسية والمجتمعية منذ مطلع السبعينيات والتي لا يزال تأثيرها قائماً حتى اليوم. فلقد خرجت هذه الجماعات من السجن ويرى أن ما جرى لجماعة الإخوان من اضطهاد وحل، يعكس أن هذا المجتمع كافر وغير إسلامي ولن يغير هذا المجتمع إلا جيل قرآني فريد(٨٠).

-توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٧٩.٦٢% اتفقوا على عودة فكرة "دولة الخلافة" لدى جماعة الإخوان المسلمين واعتقدوا أن زمن الخلافة الراشدة قد حان.

بعد ٢٥ يناير عاد خطابي التباكي والخلافة صراحة للمرة الثالثة بين التيارات الدينية خاصة الإخوانية، فقد أكد "محمد بديع" – المرشد العام السابق للإخوان – إن تكوين الخلافة الراشدة من الأهداف المرحلية التي حددها "البنا" لتحقيق الغاية العظمى للإخوان وهي أن تحيا من جديد الدولة المسلمة وشريعة القرآن، ويعتقد أن زمن الخلافة الإسلامية قد حان(٨١).

وحتى نؤكد أن فكرة "دولة الخلافة" ضمن الثوابت الفكرية التي يتورثها "الإخوان" والتفريعات المختلفة لهم عبر الأجيال، وإن تنويعاتهم الفكرية لها أكذوبة يستترون بها سياسياً وراء تفصيلات تنظيمية تشغل الرأي عنهم، نرى "جماعة شباب محمد" والتي أسسها مجموعة من قادة وشباب الإخوان الذين انشقوا عن الإخوان عام ١٩٣٩ وعلى رأسهم "محمود عثمان"(٨٢)، كذلك جماعة "السماويون" التي أسسها "طه السماوي" وشهرته "عبد الله السماوي"، وقد اعتقل عام ١٩٦٥ ضمن الإخوان وكان مازال في سن صغير

نسبياً، وعندما خرج من السجن نجح في تأسيس جماعة جديدة أصبح هو أميرها، ليسعى إلى إعادة تأسيس دولة الخلافة الإسلامية عبر تكوين جماعة كبيرة تعتزل المجتمع وتعيش في الصحراء، ومن أشهر من تتلمذ عليه "الإسلامبولي" قاتل "السادات"، وقد توفي السماوي يناير ٢٠٠٩[٨٣].

كما أن تكلف البكاء، والتظاهر به، سمة خطاب الكثير من الجماعات الإسلامية في التباكي على حاضر المجتمعات الإسلامية ومستقبلها، والنظرة التشاؤمية لهما، ليكون الطرح البديل هو إيقاظ فكرة الخلافة الإسلامية[٨٤]، من هذه الجماعات حركة "الموحدين السلفية" بقيادة "محمد بن عبد الوهاب" التي فشلت في إنشاء دولة إسلامية في السعودية على أسس سلفية، وتنظيم القاعدة وحركة طالبان اللذان تحالفا للوصول إلى الحكم في أفغانستان وكونا دولة إسلامية سلفية، وحتى الآن لازالت توجد جماعات تطالب بعودة الخلافة، كجماعة الإخوان وحزب التحرير والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، على مستوى إقليمي منهم جماعة العدل والإحسان بالمغرب، وتنظيم دولة الخلافة بتركيا ومجلس الخلافة ببنغلادش وأنصار حسين الحوثي باليمن وحركتي حماس والجهاد الإسلامي بفلسطين وحركة تنفيذ الشريعة المحمدية بباكستان وأنصار الشريعة بقيادة أبو حمزة المصري في لندن وتنظيم التجديد الإسلامي بالسعودية وغيرها[٨٥].

خطورة الخطاب الإخواني السابق للتباكي على المجتمعات الإسلامية، في تحوله لـ"خطاب للتقوقع والتمركز" حول مفهوم دولة الخلافة الإسلامية، ولنلاحظ ذلك فيما طرحه فصيل الإخوان في حماس الفلسطينية، حيث يرى الرنتيسي – وهو من قادة الإخوان في فلسطين – أن إقامة الخلافة الإسلامية ضروري لعلاج حالة التفكك التي تعيشها الأمة الإسلامية[٨٦].

عموما فرض فوز "مرسي" بالرئاسة المصرية واقعا وخطابا جديدا من التباكي على حاضر المجتمعات العربية المتردي إسلامياً خاصة في غزة، مما زاد من المخاوف الإقليمية والدولية حول سعي الجماعة التي أنشئت قبل ٨٤ عاماً لإعادة "الخلافة الإسلامية" التي كان انهيارها أحد الأسباب التاريخية لنشأة الجماعة.

هذا الإيقاظ أيقظ إشكاليات عدة منها "سلطة الخليفة" بنظام الخلافة الإسلامية، والخلط بين مفهوم الحاكمية الإلهية وتحكيم الشريعة، والتفرقة بين الدولة المسلمة والخلافة الإسلامية، عموماً مفهوم الحكم بالإسلام مفهوم مجمل يخلط ويتداخل فيه مفهوم الحاكمية الإلهية وتحكيم الشريعة والدولة المسلمة والخلافة الإسلامية، لذلك يمكن استخدام بدائل مفهومية لبعضها وكأنها شيء واحد.

إذا هذه التفرعيات الفكرية للجماعات الدينية متفقة حول السعي لتلك الخلافة الإسلامية، ومتفقة حول مضمون التباكي على الحاضر الإسلامي، وليست متعارضة كما يتعمدون إظهار أنفسهم، فقط يختلفون متعمدين في أدوات التنفيذ[٨٧].

إذاً التباكي والتمركز والتقوقع حول فكرة الخلافة الإسلامية شائعة بين التيارات الإسلامية المختلفة، وليست قاصرة على الإخوان، وازداد غموضها والقلق منها مع الثورات العربية، وتقدت إشكاليات هذه الفكرة مع ظهور ما يعرف بـ"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)"، وتقول "مريم قرعوني" أن مقاتلو داعش – الذين خرجوا من عباءة تنظيم القاعدة الجهادي – يعملون على إقامة دولة خلافة إسلامية عابرة للحدود ولا يتورعون في سبيل تحقيق ذلك عن قتل جنود نظاميين أو حلفاء[٨٨].

ويمكن القول أن الانتقادات السابقة لفكرة الخلافة، وربما ملل بعض مجددي هذه التيارات من هذا التحسر على الحاضر الإسلامي القائم وعدم ثقتهم في تنفيذها، هو ما

جعل بعض هذه التيارات تحجبها لفترة عن أفرادها وأتباعها، وتوارى دعاوي دولة الخلافة، وتستبدلها مؤقتا بدعوات "الإسلام هو الحل" وتشكيل "الكتلة الإسلامية البرلمانية" في الثمانينات والتسعينيات وتصعد دعوات القوى الثورية الإسلامية لـ ٢٥ يناير لدولة الإسلام الإخوانية وغيرها لتعود للظهور ثانية مع السلفية الحركية والجماعات الجهادية المختلفة(٨٩).

-أكد غالبية افراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٧٥% على أن الجماعة تغرس في نفوس شبابها وأعضائها فكرة الولاء والطاعة للجماعة، في حين ترسخ في نفوسهم فكرة الجهاد والتمرد على الحاكم لتغيير الأوضاع المتردية.

بعدها يتكفل هؤلاء الأفراد بنقل مقصد التمرد على الحاكم والمجتمع، ويبدأون في ترديد مقولة الاتجاه الداعي للخروج على المجتمع وجهاده، من خلال انتقاده خاصة في جوانبه الأخلاقية والاقتصادية، ثم انتقاد المؤسسة والقيادة في هذا المجتمع، وفي كلا الانتقادين يلاحظ عليهم رفضهم لحلول تدريجية أو وسطية ما بين القائم فعلاً وما يأملونه(٩٠)، ومع استمرار ترديد مقصدي التمرد الاجتماعي والخروج على الحاكم بين المنتمين لهذه التيارات، تتحول فكرتي "الجهاد الديني" و"التمرد والخروج على الحاكم" عند التيارات الدينية المتطرفة إلى فكرة أخرى وهي مجابهة الاضطهاد الديني"، وتحولت أفكارهم تبعا لذلك من مرحلة الفعل الفردي المتجه نحو الخروج على الحاكم لمرحلة الفعل الجماعي للجماهير لتخرج جميعاً وتتمرد على هذا الحاكم والمجتمع الكافر(٩١).

وتجدر الإشارة أن هذا الإطار الفكري للجماعة كان يسير وفق مراحل معينة حددها الشيخ "حسن البنا" في كتابة رسالة التعاليم مني إلي إخوان الكتائب حيث أوضح أن حركة الإخوان تمر بثلاث مراحل هي:

الأولي: مرحلة التعريف بنشر الفكرة العامة بين الناس ونظام الدعوة في هذا الطور نظام الجمعيات الخيرية ومهمتها العمل العام ووسيلتها الوعظ والإرشاد وإقامة المنشآت وفي هذا الطور الدعوة عامة.

الثانية: مرحلة التكوين باستخلاص العناصر الصالحة لحمل أعباء الجهاد ونظام الدعوة في هذا الطور صوفي بحت من الناحية الروحية وعسكري بحت من الناحية العملية وشعار هاتين الناحيتين دائماً أمر وطاعة من غير بحث ولا مراجعة ولا شك ولا حرج.

الثالثة: مرحلة التنفيذ والدعوة في هذا الطور عمل متواصل في سبيل الوصول إلي الغاية، وامتحان وابتلاء(٩٢).

ولذلك استناداً لهذا التطور المرحلي سعت الجماعة بعد فترة إلي إبداء رأيها في القضايا الاجتماعية المطروحة علي الساحة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مثلما كان لكل القوي الاجتماعية حق الرأي في مختلف المسائل الاجتماعية وقد ساعد علي ذلك انتشار التعددية السياسية، ومن ثم فقد أباح المجتمع للجماعة في هذه الفترة مجالاً للتعبير عن رؤيتها ووجهة نظرها، وإن لم يأخذ بها وهي قد رضيت – في هذه الحدود – بهذا المجتمع وإن لم تكن تراه مجتمعها الأمثل. ومن هنا كان الإحياء الإسلامي معتدلاً من حيث الالتزام من قبل الجماعة بالنهي عن المنكر والأمر بالمعروف في إطار الموعظة الحسنة دونما إصرارا علي ضرورة أن يلتزم المجتمع بوجهة نظر الجماعة ومن ثم وجدنا اعتدالاً من قبل الجماعة يتعادل واعتدال المجتمع– النسبي – مع الجماعة(٩٣).

إلا إنه أحياناً كانت الجماعة تسلك سبيل العنف لفرض رؤيتها في بعض المواقف ومن ثم كان ذلك سبباً في تعرضها لأكثر من محنة صدام مع النظام السياسي. فلقد شهد

العام الذي سبق اغتيال الشيخ "حسن البنا" عدداً من حوادث العنف التي قامت بها كتائب الأخوان، فتصاعد الصراع بين الجماعة والحكومة ليبلغ الذروة بقرار الحكومة حل جماعة الإخوان في ديسمبر ١٩٤٨ والذي أعقبه اغتيال الإخوان لرئيس الوزراء "محمود فهمي النقراشي" فتصاعدت حملة القمع ضد الإخوان اعتقالاً وسجناً وتعذيباً، ثم بلغت محنتهم الكبرى – الأولي – الذروة باغتيال المرشد العام. ومنذ ذلك التاريخ دخلت دعوة الإخوان وحركتها منعطف تاريخي جديد(٩٤). وذلك من خلال الأحداث المتتالية التي أعقبت عام ١٩٥٤، ثم عام ١٩٦٥حيث ألقت السلطات الحكومية بجماعة الإخوان المسلمين في السجون، وفي قلب السجون وتحت قسوة السياط تولدت لدي جماعة الإخوان المسلمين والأجيال التالية من الجماعات الإسلامية مشاعر العنف والتطرف ومن ثم خلق العنف عنفاً أعمق حيث يتأكد ذلك من نمو أفكار التطرف والعنف وتطورها تاريخياً(٩٥).

ثانياً: رؤى النخبة المثقفة حول مخاطر التوظيف السياسي للدين في المجتمع المصري:

جدول رقم (٨)

يوضح مخاطر التوظيف السياسي للدين في المجتمع المصري

م	المتغيرات	ك	%
١-	فشل الإخوان في تطبيق فكرة الخلافة وأخونة مؤسسات الدولة أدى إلى تهديد الأمن القومي وإحداث فوضى في المجتمع المصري بتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية.	٩٢	%٨٥.١٨
٢-	ازدادت التهديدات على الحدود المصرية وظهور العديد من الدول المعادية لمصر والداعمة للإرهاب.	٩٠	%٨٣.٣٣
٣-	تأثر الاقتصاد والسياحة بسبب العمليات الإرهابية.	٨٤	%٧٧.٧٧

تم ترتيب العبارات ترتيباً تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى وفقاً لمجموع التكرارات والنسب المئوية، ويمكن تحليل الجدول السابق على النحو التالي:

-توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٥.١٨% قد أكدوا على أن فشل الإخوان المسلمين في تطبيق فكرة الخلافة، وكذلك فشلهم في أخونة مؤسسات الدولة، وخصوصاً بعد قيام ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ أدى إلى تهديد الأمن القومي المصري، وذلك بتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية، وإحداث فوضى في المجتمع المصري.

عموما حركات الإحياء الديني المعاصرة التي تحلم بدولة الخلافة كفكرة للمدينة الفاضلة، وتظن أنها قادرة على تحقيقها، على الرغم أنها لا تمتلك تصوراً حقيقياً وعقلانياً لمعنى الخلافة سوى الحنين لنماذجها القديمة، والتي أثبت التاريخ الحديث فشلها في (أفغانستان – الصومال – قطاع غزة – الرقة في سورية، حلب من داعش)(٩٦).

فموضوع الخلافة في أدبيات "الإخوان" في حاجة إلى المراجعة، لأن الخلافة بالمنطق الإخواني ليس لها وجود، فالعالم قد تغير والخلافة التي يبتغيها الإخوان لا يمكن أن تتم لظروف متعلقة بأنماط الحكم والأنظمة التي يعمل فيها "الإخوان"، كما أن "الإخوان" وإن كانوا يطمحون لحكم الخلافة، لكنهم لا يمتلكون الأدوات ولا الوسائل ولا القدرات ولا الإمكانيات لتحقيق ذلك(٩٧).

انتفضت الجماعات الدينية لإحداث فوضى في الجبهة الداخلية في الدلتا والقاهرة، ويعتقد البعض أن النواة الأولى لهذه التنظيمات في القاهرة الكبرى نشأت داخل اعتصامي

رابعة العدوية ونهضة مصر بسبب حالة الاصطفاف التي حدثت المرة الأولى في التاريخ المعاصر بين التيارات الإسلامية على اختلاف تبايناتهم الفكرية لمدة بلغت ٤٥ يوما(٩٨).

وكشفت واقعة أخرى ذات دلالة عن احتمال وجود علاقة بين "أجناد مصر" و"الإخوان"، حيث حدث أن أعلنت "أجناد مصر" في بيانها الرابع عن تبنيها لتفجيرات ٢٤ يناير ٢٠١٤، وتنفيذها لعدة عمليات أمام كوبري البحوث، وفي محيط قسم شرطة الطالبية، في مقر الإدارة العامة لقوات الأمن المركزي بطريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي القريب من محافظ الجيزة أيضاً، وفي ميدان الجيزة، في محيط جامعة القاهرة، قبل أن ينقل ضرباته لنطاق محافظة القاهرة في التفجيرات التي حدثت بمحيط قصر الاتحادية(٩٩).

قد لا يكون لدينا إحصائيات دقيقة حول مدى الزيادة أو النقصان في أعداد أفراد هذه الجماعات، أو أعداد تنظيماتها، خاصة مع غياب المعايير الدقيقة التي يمكننا اجتماعياً التقرير بدقة هذه الأرقام، خاصة مع سريتها، وخلاياها النائمة، وتغير مسمياتها، وأماكن تواجدها، لذلك سنحاول استشراف هذا الأمر مما هو متاح لنا من دراسات رصينة حول هذا الأمر، أولى هذه الدراسات طرحها "رفعت سيد أحمد" وأشار فيها إلى جبهة سيناء تضم ١٥ جماعة مسلحة بداخلها ٢٠ ألف عنصر مقاتل أبرزها (أنصار بيت المقدس، جيش الإسلام، الجماعات التكفيرية، السلفية الجهادية).

وقد شهد عام ٢٠١٥ تصاعداً مضطرداً في حدة أعمال العنف التي شهدتها مصر من حيث الكم والكيف، وبرزت عمليات يمكن وصفها بالنوعية، كاغتيال النائب العام السابق "هشام بركات" في ٢٩ يونيو ٢٠١٤، وتفجير القنصلية الإيطالية وسط العاصمة، ورغم امتداد رقعة العنف، شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً، في عدة محافظات مصرية، بقيت شبه جزيرة سيناء البؤرة الأكثر حصاد للبشر المجابهين لهذا الإرهاب، والأكثر اشتعالا والعنوان الأبرز في أخبار التفجيرات والهجمات ضد قوات الأمن والقضاة والأجانب، وغالبا ما تتبنى جماعة "ولاية سيناء"، التي كانت تسمى "أنصار بيت المقدس"، قبل مبايعة أمير تنظيم الدولة الإسلامية في نوفمبر ٢٠١٤، الهجمات التي تقع في محافظة سيناء، والتي تستهدف في المقام الأول عناصر القوات المسلحة والشرطة(١٠٠).

ما يهمنا هنا هو أن الإرهاب والعنف الديني يشكل الأوكسجين الذي يجعل هذه الجماعات قادرة على الحياة والوجود والاستمرار، وبالتالي تكون قادرة على الإضرار بالمجتمعات المتواجدة فيها، وفي سبيل ذلك قامت هذه الجماعات باستغلال سمة التدين الفطري المميزة المصريين، وأضفت عليه طابع القداسة، وبعدها قاموا بتوظيف الدين ذاته لتبرير العنف وتقديسه، ويضيف "علي أسعد" أن هذا السيناريو ليس خاصاً بجماعة معينة، فعدداً كبيراً من الجماعات الدينية الإرهابية المختلفة والمتضاربة فيما بينها عقائدياً وفكرياً، تتبنى مثل هذه الأفكار(١٠١).

-توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٣.٣٣% قد أكدوا على أنه بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ ازدادت التهديدات والاختراقات للحدود المصرية من كل الاتجاهات، وظهر العديد من الدول التي تعادي مصر وخاصة الدول الراعية والداعمة للإرهاب.

بعد انهيار سلطة القذافي أصبحت ليبيا مزرعة لتصدير السلاح والعصابات والتطرف على أمل تنفيذ مشروع التطرف الإسلامي في المنطقة، فقاموا في فترة ما بعد

٢٥ يناير ٢٠١١م بتصدير السلاح والمتطرفين إلى داخل مصر، بل تجنيد الكثير من أبناء مصر، وهي ثغرة أمنية كبيرة تواجه المؤسسات والأجهزة الأمنية في الدولة المصرية.

ساعد على هذا الاختراق انهيار أجهزة الأمن الليبية ومشاركة مجموعات من الميليشيات العسكرية المتعددة التوجهات من بينها تنظيمات مرتبطة بتنظيم القاعدة، وقد تم دمجها في أجهزة الأمن ووزارة الداخلية وأصبحت هي فرد الأمن في منطقة الحدود بين مصر وليبيا وبين ليبيا والجنوب خاصة مع مصر،وتم الاختراق الاجتماعي للمقيمين على الحدود بين مصر وليبيا، ودخلت هذه التيارات لما بعد الحدود.

يزداد الأمر تعقيدا مع خوف البعض من قيام إسرائيل بشن غارات على الغزاويين بالجانب المصري بسيناء، ورفض الجانب الإسرائيلي تعديل اتفاقية "كامب ديفيد" بما يتناسب مع الوضع الحالي في سيناء.

تنوع مصادر الاختراق كان ضروريا لتلك التيارات، فلن يقف الأمر عند الحدود الليبية، لكنه أيضاً له خصوصية مرتبطة بالعلاقات الحدودية التاريخية لكل من مصر والسودان، وعلى إثره وجدت تجارة وتهريب السلاح وتزايدت موجات العنف المجتمعي وظهرت الجماعات المسلحة فانتعش سوق السلاح في البلاد وتوالت العمليات الإرهابية. وهنا يبرز دور التنظيم الدولي للإخوان المتواجد في ٧٠ دولة ومنها السودان وكيف أن اجتماعه في ٢٠١٤/٤/١٩ في تركيا قد أسس لدعم طويل المدى لجبهة الجنوب ضد الحكم الجديد، ولزيادة المخاطر المترتبة على بناء سد النهضة الأثيوبي و ٦ سدود أخرى عند منابع النيل، ورغم أن الأصابع الإخوانية والسلفية غير حاضرة فيهما بشكل مباشر.

وبعد ذلك تم الاختراق للحدود المصرية مع غزة وهذا الاختراق الحدودي لتلك الجماعات في هذه المنطقة، ليس في حاجة للبحث عن إثباتات له، فالأنفاق فقط كافية لإثبات هذا الاختراق الاجتماعي، فللنفق فتحتان، الأولى بالأراضي المصرية، والثاني بالأراضي الفلسطينية الحمساوية، وبالقطع لابد أن يتعاون كليهما ليتم استخدام الأنفاق، وعموما أعداد الأنفاق التي تفوق الألف يبين حجم الاختراق الاجتماعي بينهما، ومن ثم يصبح تهريب "مرسي" من سجن الواحات بالحمساويين منطقيا، فالدخول والمرور بالأنفاق اجتماعي، والخروج منه عسكري(١٠٢).

-توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٧٧.٧٧% أكدوا على تأثر الاقتصاد والسياحة بسبب الأحداث الإرهابية، حيث أصبحت عقول المصريين وحياتهم المعيشية بقلق من هذه التيارات، وأجزم أكثر من ٣٥ مليون مصري بأن مصر تواجه أكبر خطر حقيقي على أمنها وسلامتها ووحدة أراضيها في المائة عام الماضية، فما يحدث ليس احتلالا أو تهديدا داخليا من جماعات متطرفة فقط، بل هو إعلان حرب على الدولة المصرية فأعداء مصر من كانوا يريدون إغراقها في مستنقع ثورات الربيع المصري وتمزيقها كما حدث في العراق واليمن وسوريا وليبيا، صدموا جميعا بعد ثورة الشعب وإنقاذ مصر من سرطان الإخوان الإرهابية، وتأكد الجميع من أن محاربة الإرهاب أصبحت أمر محتم نتيجة انتشار تنظيمات الغضب الإسلامي بشكل متزايد في مصر في فترة ما بعد ٢٥ يناير، وقد تضاعفت فرص الإرهاب في مصر بعد تضخم "الإخوان" وحلفائهم، نتيجة توظيف شتى النظم المتعاقبة لهم، وقد فتح الإخوان مصر للإرهابيين من كل بلدان العالم في ظل حكمهم، حين أقدمت الجماعة وحلفاؤها على تنفيذ وعيدها "يا نحكم مصر يا نحرقها"، وهددت بتقويض الدولة والوطن والأمة والهوية، وبذلك فرض الإخوان وغيرها من التنظيمات التكفيرية والإرهابية على الأمة المصرية صراعا لن يحسم بغير تصفيتها وهزيمة إرهابها.

ويتفق مع ما سبق "عاطف شحاته" في دراسته عن الإرهاب الديني بأن وقت المواجهة قد حان منذ كلف الرئيس في نهاية نوفمبر ٢٠١٧ كل من رئيس الأركان ووزير الداخلية، بالانتهاء من تأمين سيناء والقضاء على نفوذ الحركات الإرهابية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر، تنتهي نهاية فبراير ٢٠١٨، وهو التكليف الذي أتى في أعقاب هجوم عناصر مسلحة على مسجد بلال بقرية الروضة خلال صلاة الجمعة، ما أسفر عن استشهاد ٣٠٠ برئ، والمصريون يترقبون قرب نهاية كابوس الإرهاب، وأعلنت القوات المسلحة المصرية عن انطلاق العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨، هذه الحملة ستأتي بثمارها الأمنية والعسكرية، لكن أن نقتلع جذور الإرهاب من مصرنا، فمازلنا بحاجة لاستكمال حلقات تلك الحملة اجتماعياً.

ثالثاً: رؤى النخبة المثقفة حول آليات مواجهة مخاطر التوظيف السياسي للدين:

جدول رقم (٩)

يوضح رؤى النخبة المثقفة حول آليات مواجهة المخاطر الناجمة عن التوظيف السياسي للدين

م	المتغيرات	ك	%
١-	التنسيق مع المؤسسات الدينية لتمكين الخطاب الديني الوسطي.	٩٥	%٨٧.٩٦
٢-	تجديد الخطاب الديني الموجه لطلاب المدارس والجامعات وتطوير المقررات الدراسية.	٩٥	%٨٧.٩٦
٣-	تعميق الانتماء الوطني لدى طلاب المدارس.	٩٥	%٨٧.٩٦
٤-	إقرار إستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الإرهاب والتطرف.	٩٣	%٨٦.١١
٥-	إنشاء مناطق صناعية بالمناطق المهددة بالإرهاب.	٩١	%٨٤.٢٥
٦-	تعريف المجتمع الدولي بحقيقة التنظيمات الإرهابية والدول الداعمة لها.	٩٠	%٨٣.٣٣
٧-	التحفظ على أموال الكيانات الإرهابية	٨٨	%٨١.٤٨
٨-	ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام في توعية المواطنين بدورهم في مواجهة الإرهاب.	٨٦	%٧٩.٦٢
٩-	المواجهة الإليكترونية لأفكار الجماعات الإرهابية والمتطرفة.	٨٦	%٧٩.٦٢
١٠-	استحداث تشريعات جديدة تتناسب مع طبيعة المرحلة وتحد من المتاجرة باسم الدين	٨٦	%٧٩.٦٢

تم ترتيب العبارات ترتيباً تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى وفقاً لمجموع التكرارات والنسب المئوية، ويمكن تحليل الجدول السابق على النحو التالي:

- توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٧.٩٦% أكدوا على ضرورة التنسيق مع المؤسسات الدينية الوطنية لتمكين الخطاب الديني الوسطي من خلال تفعيل دور الأزهر الشريف بما يملكه من دعاة متميزين يتسمون بالوسطية في الدعوة.

ويمكن تحليل ما سبق في ضوء ما توصلت إليه دراسة (عاطف شحاته) من أن جماعات التيار الإسلامي هي جماعات دعوية في الأصل، ثم اتجهت إلى العمل السياسي، والاهتمام بعملية الحشد للوصول إلى مقاليد الحكم، أو تولي أكبر عدد من المناصب العليا التي تمكنها للوصول إلى أهدافها، وفي ظل هذا السعي للحكم تستخدم خطاب ديني بعيد تماماً عن تعاليم الدين الإسلامي، وبالتالي فمن الضروري أن يظهر دور الأزهر الشريف في الدعوة من خلال خطاب ديني وسطي، وفي سياق ذلك ذهب (ألكسيس دوتوكفيل) إلى أن الدين هو الذي يوحد الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات، وينقذ الحضارة من الأخطار الكبرى، والدين فوق كل ذلك هو الذي منع حدوث تفكك اجتماعي كامل خلال القرون الأولى، فلقد نهضت حضارة العصور الوسطى على أسس دينية.

- توصلت الدراسة أيضاً إلى أن غالبية أفراد العينة قد اتفقوا بنسبة مئوية مقدارها ٨٧.٩٦% على ضرورة تجديد الخطاب الديني الموجه لطلاب المدارس والجامعات وتحديد محاور التطوير المطلوب تضمينها في المقررات الدراسية.

ويتفق مع هذا ما توصلت إليه دراسة (هاني خميس) من أن التنشئة الدينية لطلاب المدارس والجامعات تلعب دوراً مهماً في إكساب الطلاب القيم الإسلامية الداعمة للتنمية والديمقراطية، وذلك حتى لا يتم ترك الشباب كما ذهب (علي ليلة) للتيارات الدينية التي ترفض الديمقراطية كمنهج في السلطة والحكم واتضح ذلك في فترة حكم الإخوان لمصر، ومناصرة السلفيين لهم في ذات المنهج، وفي ضوء ذلك تؤكد "الرؤى المعاصرة للدين" على ضرورة حصره في الضمير الفردي، حيث رأى بعض المفكرين أنه لكي تكون الدولة ديمقراطية فإنها من الضروري أن تصبح علمانية، إلا أن الباحث يؤكد بأن الدولة الديمقراطية لا تحتاج إلى الاستئصال الكامل للدين، بل حصره وقصر فاعليته في مجال الحياة الخاصة، بالإضافة للجوء إلى تعاليمه وقيمه الداعمة للتنمية في المجتمع.

- أكد غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٧.٩٦% على ضرورة تعميق الانتماء الوطني لدى طلاب المدارس من خلال الأغاني الوطنية والقصص الوطنية المجيدة.

وفي ضوء ذلك أكدت العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسة (أماني الطويل) على ضرورة تعميق الانتماء الوطني لدى الشباب، وأيضاً ترسيخ الهوية الثقافية في ظل آليات العولمة التي تحاول إضعاف هوية الشباب، وحتى لا يكونوا فريسة للجماعات المتطرفة في بث سمومها في عقولهم.

- أكد غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٦.١١% على ضرورة إقرار إستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الإرهاب والتطرف.

ويؤكد ذلك (عاطف شحاته) في أن مصر تحارب الإرهاب انطلاقاً من الرفض المجتمعي له، والدولة المصرية تخوض عمليات تقوم بها قوات الجيش والشرطة لتطهير مصر من العناصر الإرهابية والبؤر الإجرامية، ويؤكد على ضرورة إعداد إستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الإرهاب وذلك لأن الحلول الأمنية لا تكفي في مواجهة هذه المشكلة.

وفي رأي (ماير) أنه على الرغم من تزايد انتشار الدين في المجالين السياسي والعام، فإن هذا الأمر ليس إيجابياً، تحت زعم أن ذلك يمثل تهديداً محتملاً للأسس العلمانية للدولة الحديثة.

- توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٤.٢٥% قد اتفقوا على ضرورة إنشاء مناطق صناعية لإتاحة فرص عمل بالمناطق المهددة بالإرهاب.

وأكد على ذلك "المؤتمر الإقليمي" بعنوان المشروعات القومية ودورها الاجتماعي في تنمية المجتمع العربي، حيث جاء في توصياته ضرورة تنمية المناطق الملتهبة ومنها سيناء وذلك كآلية للحد من انتشار الجماعات الإرهابية في هذه المناطق.

- توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨٣.٣٣% قد أكدوا على ضرورة إقرار الخطط اللازمة لتعريف المجتمع الدولي بحقيقة التنظيمات الإرهابية والدول الداعمة لها.

وأكد على ذلك (عاطف شحاته) من ضرورة وضع إستراتيجية وطنية تلعب من خلالها أجهزة الدولة كافة أدواراً مهمة في توعية المجتمع الدولي بحقيقة التنظيمات الإرهابية، وكذلك الدول الداعمة لها ووضع إستراتيجية دولية لمحاربة الجماعات الإرهابية.

- أكد غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٨١.٤٨% على ضرورة التحفظ على أموال الكيانات الإرهابية.

ويتفق مع الدراسة الحالية دراسة (أماني الطويل) على ضرورة تجفيف منابع التمويل للجماعات الإرهابية، وذلك من خلال القيادات المحكوم عليها في أعمال إرهابية، وتجفيف التمويل الدولي أيضاً لهذه الجماعات.

- توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٧٩.٦٢% قد أكدوا على ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام في توعية المواطنين بدورهم في مواجهة الإرهاب وكيفية الإبلاغ عن الكيانات الإرهابية.

ويتفق في ذلك دراسة (عاطف شحاته) ويؤكد على أهمية وسائل الإعلام في توعية المواطنين بالجماعات الإرهابية وأهدافها وكيفية مواجهتها والإبلاغ عنها.

- أكد غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٧٩.٦٢% على ضرورة المواجهة الإليكترونية لأفكار الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

ويرى الباحث أنه من الضروري أن تتبنى وزارة الداخلية المواجهة الإليكترونية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي لنفي الإشاعات التي تبثها الجماعات الإرهابية، وضرورة إنشاء الدولة لمواقع إليكترونية لتوعية المواطنين بمخاطر الجماعات الإرهابية والمتطرفة على المجتمع.

- أكد غالبية أفراد العينة بنسبة مئوية مقدارها ٧٩.٦٢% على ضرورة أن تلعب المؤسسات التشريعية دوراً بارزاً في استصدار قوانين جديدة تلائم طبيعة المرحلة الحالية وتحد من المتاجرة باسم الدين في المجال السياسي لتحقيق أغراض لا علاقة لها بالدين.

ويعد كل من (بيتر. ل. بيجير، وتوماس لوكمان) من أبرز الباحثين الذين سلطوا الضوء على مفهوم خصخصة المعتقد الديني والذي يُقصد به انحسار الدين داخل المجال الخاص، ووفقاً للتصور السابق سيصبح الدين مقتصراً على المجال الخاص للأفراد، كما سوف تصبح الممارسات الدينية مسألة اختيار شخصي، وربما يجسد ذلك ما أطلق عليه أطروحة خصخصة الدين.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

- توصلت الدراسة إلى أن ثورة ٢٥ يناير لم تقم لأغراض دينية أو لبناء دولة إسلامية، ولكن سرعان ما تدخلت جماعة الإخوان المسلمين وبقية التيارات الدينية الأخرى لتوسيع نفوذها والترويج لأفكارها مستخدمين في ذلك الشعارات والخطب الدينية، وكذلك المساجد كأماكن تنظيمية وتعبوية تحشد المتظاهرين.
- حاولت جماعة الإخوان المسلمين بعد الوصول للسلطة تطبيق فكرة دولة الخلافة، وكذلك أخونة مؤسسات الدولة.
- توصلت الدراسة إلى أن فشل الإخوان المسلمين في تطبيق فكرة الخلافة وأخونة مؤسسات الدولة، وخصوصاً بعد قيام ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ أدى إلى تهديد الأمن القومي المصري، وذلك بتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية وإحداث فوضى في المجتمع المصري.
- ازدادت التهديدات للحدود المصرية من قبل الجماعات الإرهابية وظهر العديد من الدول التي تعادي مصر وخاصة الدول الراعية والداعمة للإرهاب.
- تأثر الاقتصاد المصري والسياحة بسبب الأحداث الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني، وحذرت العديد من الدول وخاصة الداعمين للإرهاب والجماعات الدينية مواطنيها من السفر للسياحة في مصر.

محاولة لتجلية الالتباس بين الدين والتوظيف السياسي للدين:

يرى الباحث ضرورة إبعاد الدين عن المجال السياسي ولكن من الممكن وجود الدين في المجال العام، وذلك من خلال استخدامه في بعض الإجابات عن أسئلة ذات صلة بالنواحي الأخلاقية في العصر الحالي من خلال الاستماع لرأي رجال الدين الوسطيين في المناقشات السياسية العامة.

نظرت الحداثة الغربية من خلال اتجاه **(مجتمع ما بعد العلمانية)** إلى أن استخدام الدين في المجال العام يكون مشروطاً بقدرته على حل الخلاف، وإضفاء الطابع الروحي الأخلاقي على الحياة العامة، كما يؤكد **(هابيرماس)** على أن السلطات والمؤسسات الدينية تكون مرتبطة بالإطار العام للقيم الأخلاقية السائدة في المجتمعات، حيث أن الجميع يعيش تحت مظلة الدولة الوطنية الحديثة.

ويؤكد **(فيبر)** على ما سبق في أن قيم الإنجاز العقلانية والحرية التي غرستها الديانة البروتستانتية نجحت في تحفيز الرأسمالية نحو مزيد من الإخلاص والدقة والإتقان والصرامة، وبناءً على ذلك فإن المعتقدات الدينية والقيم المرتبطة بها ليست المحرك الأساسي للسلوك فقط، ولكنها تلعب دوراً خلاقاً نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وكشف **(روبرت ميرتون)** عن المسلمات الأساسية للوظيفية في تحليلها للدين والتي جاءت متفقة مع ما سبق وتمثلت في الآتي:

(١) تؤكد وحدة المجتمع الوظيفية على مساهمة جميع المعتقدات والممارسات الدينية في تحقيق النظام الاجتماعي.

(٢) تقوم هذه المعتقدات والممارسات الدينية بوظيفة إيجابية في المجتمع من خلال تحقيق الحاجة إلى التكيف.

وفي اتجاه مغاير لما سبق كان اتجاه **(التحول نحو العلمانية)** والذي سلط الضوء على مفهوم **(خصخصة المعتقد الديني)** الذي يقصد به وجود الدين وانحساره داخل المجال

الخاص للفرد، ووفقاً لرؤى علماء هذا الاتجاه سيصبح الدين محظوراً أو مقيداً داخل المجال العام، كما ستصبح الممارسات الدينية مسألة اختيار شخصي.

ثانياً: التوصيات :

- ضرورة التنسيق بين الدولة والمؤسسات الدينية الوطنية لتمكين الخطاب الديني الوسطي من خلال تفعيل دور الأزهر الشريف بما يملك من دعاة متميزين يتسمون بالوسطية في الدعوة.
- ضرورة تجديد الخطاب الديني الموجه لطلاب المدارس والجامعات وتطوير المقررات الدراسية بتضمينها قيم تحث على التسامح وقبول الآخر، وتنبذ العنف والتطرف.
- ضرورة تعميق الانتماء الوطني لدى طلاب المدارس من خلال الأغاني والقصص الوطنية المجيدة.
- إقرار إستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة التطرف والإرهاب.
- إنشاء مناطق صناعية لإتاحة فرص عمل بالمناطق الحدودية المهددة بالإرهاب، وضرورة تنمية وتعمير سيناء.
- التحفظ على أموال الكيانات الإرهابية وتفعيل دور وسائل الإعلام في توعية المواطنين بدورهم في مواجهة الإرهاب وكيفية الإبلاغ عن الإرهابيين.
- ضرورة المواجهة الإليكترونية لأفكار الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
- استحداث قوانين جديدة تلائم طبيعة المرحلة الحالية، وتحد من توظيف الدين في المجال السياسي بهدف تحقيق أغراض لا علاقة لها بالدين.
- اعتبار مقصد الدين هو الحرية بمعانيها الحديثة لا التقليدية، وهو مقصد يشمل المؤمنين وغير المؤمنين، فلا يكون من الدين الإكراه المادي أو المعنوي، ولا الحكم على الناس بالكفر أو الإيمان مصداقاً لقوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) "القلم: آية ٧".
- إرساء برنامج تثقيفي واسع، وفتح مجالات نقاش عميقة بين الأحزاب والنخب الفكرية والسياسية وصولاً إلى عامة الناس لترشيد الخطاب الديني لتكون قواعده في التسامح والطابع السلمي والتناصح أساسا للتعامل بين الناس كافة، والإيمان بأن كل الخطابات حول الدين هي خطابات بشرية.

Abstract

"Vision of the educated elite about the political employment of religion in the Egyptian Society"

By Mohamed El-sayed Shokr

The problem of the current study is in analyzing the aspects of the political employment of religion and its risks on the Egyptian Society during interpretation of the Quranic texts and using the religious slogans and a lot of other tools to achieve political purposes don't belong to religion, that during 25 January revolution and the following events. The study used the scientific method with the social survey way applied to a sample of "108" members of the teaching staff at Zagazig University. The study used the observation and interview style as tools to Data collection. The study reached a number of results, the most important of which is that; the 25 January revolution was not on religious purposes or building an Islamic state but the religious currents inter to expand its influence very hurry using the religious slogans and sermons and many of another aspects to the employment of religion in political field.

المراجـع

١- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤٢٩.
٢- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١، ص ص ١٩٥ – ١٩٩.
٣- عبد الله الخريجي، علم الاجتماع الديني، رامكان، جدة، ١٩٩٠، ص٣٣.
٤- سامية الخشاب، دراسات في الاجتماع الديني، الكتاب الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٩٧ – ١٠٢.
٥- أحمد زايد، صور من الخطاب الدين المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٩١.
٦- المرجع نفسه، ص ١٩١.
٧- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٤٤٨.
٨- ناجي محمد هلال، الدين والمجتمع – تحليل اجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٧، ص٤٢.
٩- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ص ٤٥٩ – ٤٦١.
١٠- المرجع نفسه، ص ص ٤٤٩ – ٤٥٠.
١١- معجم العلوم الاجتماعية، مراجعة إبراهيم مدكور، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة – اليونسكو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص٣٤٨.
١٢- وجدان أبو القاسم، الاغتراب الاجتماعي والسياسي لدى النخبة التنفيذية في المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، ص٢٢.
١٣- أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات النخبة القديمة والجديدة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص٦٢.
١٤- وجدان أبو القاسم، الاغترب الاجتماعي والسياسي لدى النخبة التنفيذية في المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص ٢٦.
١٥- المرجع نفسه، ص٢٦.
١٦- سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٩، ص٩١.

١٧- أحمد زايد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، مكتبة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٣.
١٨- جان بول ويليم، الأديان في علم الاجتماع، ترجمة بسمة علي بدران، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص١٨.
١٩- سامية الخشاب، دراسات في الاجتماع الديني، الكتاب الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٥٣ – ٥٦.
٢٠- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني، مرجع سابق، ص ١٤٥.
٢١- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة حسن حنفي، دار التنوير، بيروت، ١٩٨١، ص٢٥٧.
٢٢- أحمد زايد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ١٨٩.
٢٣- جان بول ويليم، الأديان في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٢١ – ٢٣.
٢٤- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص١٤٩.
٢٥- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني، مرجع سابق، ص ص ٣١٥ – ٣١٧.
٢٦- جان بول ويليم، الأديان في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ١٣ – ١٨.
27- Jens Koehrsen, "How Religious is the Public Sphere? A Critical Stance on the Debate about Public Religion and Post-secularity", Acta Sociologica, vol.55, no.3 (2012), pp.274-275.
28- Ibid, p.275.
29- Ibid, pp. 276-277.
30- Jose Casanova, Public Relations in the Modern World (Chicago, IL, University of Chicago Press, 1994).
31- Jens Koehrsen, Op.Cit. p.277.
32- Ibid, p.276.
33- Patrick Loobuyck & Stefan Rummens, "Religious Arguments in the Public Sphere: Comparing Habermas with Rawls", (http://adds.Library.uu.nl), pp.238, 239 (accessed December 20, 2012).
٣٤- أدماندوسالفاتوري، المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثولوكية والإسلام، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٦٠.
35- Jean-Paul Williame, "The Cultural Turn in the Sociology of Religion in France," Sociology of Religion, vol.65, no.4, 2004, pp.373-389.
٣٦- أحمد زايد، صور من الخطاب الديني المعاصر، مرجع سابق، ص ص ١١-١٣.
٣٧- سامية الخشاب، دراسات في الاجتماع الديني، مرجع سابق، ص ص ١٦-١٧.
٣٨- انظر محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته (نقد العقل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٤، بيروت، ٢٠٠٠، ص١١ وما بعدها.
٣٩- المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في تونس – بحث في السياسة الثقافية، الكتاب الأول، سلسلة المسألة الثقافية في المغرب العربي، دار الميثاق للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٨، ص ص ١١٧ – ١١٨.
٤٠- ناجي محمد هلال، الدين والمجتمع – تحليل اجتماعي، مرجع سابق، ص٤١.
٤١- سامية الخشاب، دراسات في الاجتماع الديني، مرجع سابق، ص ص ٨٠ – ٨٢.
٤٢- ناجي محمد هلال، الدين والمجتمع – تحليل اجتماعي، مرجع سابق، ص٤٢.
٤٣- أرماندوسالفاتوري، المجال العام، مرجع سابق، ص١٧.
٤٤- هاني خميس، الدين والثورات السياسية، مجلة رؤى إستراتيجية، الإمارات، ٢٠١٣، ص٤٤.
٤٥- جان كورد، الدين والثورة، في: www.kurdnas.net.
٤٦- خليل العناني، دور الدين في المجال العام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص٤.
٤٧- عبد الوهاب إبراهيم، العلاقات الاجتماعية الدينية، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

٤٨- عاطف شحاته، المجتمع والتغير الديني – دراسة في علم الاجتماع الديني، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦.
٤٩- علي ليلة، التيار الإسلامي بين التأييد والمعارضة في الصحافة المصرية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
٥٠- سامي مرسي النجار، الدين والتمايز الوظيفي في التنظيم الاجتماعي – دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، مكتبة رشيد، الزقازيق، ٢٠٠٦.
٥١- سمر إبراهيم عودة، الدين والسلطة في التنظيم الاجتماعي، دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥.
٥٢- عاطف شحاته، نحو مشروع مجتمعي لحوكمة الإرهاب الديني في المجتمع المصري، المؤتمر الإقليمي: المشروعات القومية ودورها الاجتماعي في تنمية المجتمع العربي، كلية الآداب جامعة بورسعيد بالتعاون مع المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببورسعيد، بورسعيد، ٢٠١٨.
٥٣- هاني خميس، الدين والثورات السياسية، مرجع سابق.
٥٤- مبارك حامدي، الديني والسياسي في تونس قبل الثورة وبعدها إلى الانتخابات التشريعية ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤، مقاربة تحليلية، مجلة رؤى إستراتيجية، الإمارات، ٢٠١٥.
٥٥- خليل العناني، دور الدين في المجال العام، مرجع سابق، ص٤.
٥٦- أحمد زايد، صور من الخطاب الديني، مرجع سابق، ص٣٢.
٥٧- أماني الطويل، الإخوان والثورة المصرية أي مستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص٢.
٥٨- المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في تونس، مرجع سابق، ص١١٧.
٥٩- خليل العناني، دور الدين في المجال العام، مرجع سابق، ص٨.
٦٠- محمود متولي، الإخوان المسلمون والعمل السياسي، دراسة تاريخية، الفجر للطباعة، العاشر من رمضان، ١٩٩٦، ص٦٣.
٦١- تقرير الحالة الدينية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٦٧.
٦٢- مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، دار شهاب، القاهرة، د.ت، ص١٦٨.
٦٣- تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص١٦٧.
٦٤- علي السلمي، التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية، كتاب المصري اليوم، ط١، القاهرة، ٢٠١٢، ص٥٥.
٦٥- علي محمد علي، "أسلمة المجال العام بعد الثورة.. بين التعددية والإقصاء"، في: http://acpss.ahramdigital.org.eg.
٦٦- خليل العناني، دور الدين في المجال العام، مرجع سابق، ص٩.
٦٧- هاني خميس، الدين والثورات السياسية، مرجع سابق، ص٤٨.
٦٨- المرجع نفسه، ص٤٨.
٦٩- عادل عبد الصادق، شعارات ثورة ٢٥ يناير – قراءة في المغزى والدلالات، في عمرو هاشم ربيع تحرير (ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص١٩٠.
٧٠- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ثورة الشعب المصري، ملهمة شعوب العالم، تقارير معلوماتية، ع٥٠، القاهرة، ٢٠١١، ص١٢.
٧١- إسماعيل الإسكندراني، الثورة المصرية كالحركة بعد إسلامية، دراسة مفاهيمية تفسيرية للحالة العربية الراهنة، وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، مصر، ٢٠١٢، ص ص ٣٤، ٣٥.
٧٢- عادل عبد الصادق، شعارات ثورة ٢٥ يناير – قراءة في المغزى والدلالات، مرجع سابق، ص ١٩٠.
٧٣- خليل العناني، دور الدين في المجال العام، مرجع سابق، ص٩.
٧٤- نصر حامد أبو زيد، النص والسلطة الحقيقية، إدارة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط٤، ٢٠٠٠، ص٩٢.

٧٥- هاني خميس، الدين والثورات السياسية، مرجع سابق، ص٤٨.
٧٦- سارة السيد، مسجد القائد إبراهيم – قبلة الثوار والمصلين في الإسكندرية، جريدة المصري اليوم، القاهرة، ٣١ يوليو ٢٠١٢، ص٨.
٧٧- خليل العناني، دور الدين في المجال العام، مرجع سابق، ص ص ٦ – ٧.
٧٨- هاني خميس، الدين والثورات السياسية، مرجع سابق، ص٤٥.
٧٩- هالة مصطفى، الإسلام السياسي في مصر، من حركة الإصلاح الديني إلى جماعات العنف، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٣٨.
٨٠- تقرير الحالة الدينية في مصر، مرجع سابق، ص١٨٢.
٨١- عاطف شحاته، نحو مشروع مجتمعي لحوكمة الإرهاب الديني في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ١٧٣.
٨٢- اعتبر مؤسس جماعة "الإخوان" في مصر حسن البنا أن الخلافة هي رمز الوحدة الإسلامية، لتفصيلات يمكن الرجوع إلى: الإسلام، الإسلاميون والدولة الحديثة، http://www.sharqforum.org/node/4
٨٣- لمزيد من التفصيلات عن جماعة "السماويون" يمكن الرجوع إلى: عبد المنعم منيب، خريطة الحركات الإسلامية في مصر، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، (في) http://www.ikhwanwiki.com.
٨٤- عاطف شحاتة، نحو مشروع مجتمعي لحوكمة الإرهاب الديني في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ١٧١.
٨٥- المرجع نفسه، ص١٧١.
٨٦- عبد العزيز الرنتيسي، من باكستان إلى سيناء، نحو إقامة الخلافة الإسلامية: ويكيبيديا الإخوان، السبت ٣ يناير، ٢٠١٥. http://www.ikhwanwiki.com.
٨٧- عاطف شحاتة، نحو مشروع مجتمعي لحوكمة الإرهاب الديني في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ص ١٧٢، ١٧٣.
٨٨- يمكن الرجوع لتفصيلات في جريدة الوطن اللندنية: خلافة داعش معول لتقسيم المنطقة إلى كنتونات طائفية: اختراق الموساد لداعش بهدف التقسيم والتفتيت على قاعدة الانتماء إلى الطائفة، والإرهابيون صنيعة الغرب لتبرير احتلالهم للمنطقة، نُشر في ٢٠١٤/٧/٩، العدد ٩٦١٤، ص(١٣)، في الموقع: http://www.alarabonline.org/?id=27411
٨٩- محمد حافظ دياب، الإسلاميون المستقلون، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٤٤ – ٥٦.
٩٠- لتفصيلات عن رؤية الإسلاميون للخروج على الحكام، يمكن الرجوع إلى: أحمد طه، السلفيون والموقف من الحكام.. رؤية نقدية، على موقع الإسلاميون http://islamion.com/
٩١- لتفصيلات عن خالد الإسلامبولي يمكن الرجوع إلى موقع ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/
٩٢- صلاح عيسى، الكارثة التي تهددنا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٢٤٠، ٢٤٢.
٩٣- المرجع نفسه، ص ص ٢٥٦ – ٢٥٧.
٩٤- علي ليلة، الشباب العربي، تأملات في ظاهرة الإحياء الديني والعنف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣.
٩٥- محمد عمارة، أزمة الفكر الإسلامي المعاصرة، دار الشرق الأوسط للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٧١.
٩٦- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع على: http:www.aljazeera.net.
٩٧- يمكن الرجوع إلى: لطفي سالمان، "داعش" ينشر خريطة "الخلافة" ويضم إليها مصر والسعودية والسودان، الأربعاء ٢-٧-٢٠١٤، جريدة الوطن الإلكترونية، http://www.elwatannews.com/news/details/513092

٩٨- عن الإنفجارات الإرهابية في مصر سنة ٢٠١٦ يمكن الرجوع إلى: داليا عريـــــان، سياسة الإرهـــــاب في مصر ٢٠١٦.. داعش في القاهرة وتفجيرات يائسة للإخوان، الخميس ٢٩-١٢-٢٠١٦، موقع العين https://al-ain.com

٩٩- عاطف شحاتة، نحو مشروع مجتمعي لحوكمة الإرهاب الديني في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص١٧٩.

١٠٠- فرانسوبورجا، الإسلام السياسي، صوت الجنوب، ترجمة لورين ذكري، كتاب العالم الثالث، ط١، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١٢٩ – ١٣٢.

١٠١- عبد العزيز رفاعي، الطابع القومي للشخصية المصرية بين الإيجابية والسلبية، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص٢٣٠.

١٠٢- عاطف شحاتة، نحو مشروع مجتمعي لحوكمة الإرهاب الديني في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ص ١٧٦-١٧٧.